معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
MAS

الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير

يوسف عدوان
ساره نوفل

2010

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية:
الواقع وسبل التطوير

يوسف عدوان

سارة نوفل

2010

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، صبري صيدم، سمير حليلة، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2010 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.mas.ps

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية:
الواقع وسبل التطوير

يوسف عدوان

سارة نوفل

2010

الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير

الباحث: يوسف عدوان، باحث مشارك في ماس
سارة نوفل، باحثة متدربة في ماس

المراجعة والتقييم: د. فتحي سروجي، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت.
عدنان عبيدات، ممثل المؤسسة العالمية لمساعدة الطلبة العرب (ASAI).

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل وكالة التعاون الاسباني (AECID) من خلال منظمة التعاون من أجل السلام (ACPP)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2010
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـم

ضرب العمل التعاوني جذوراً عميقة في الحياة الفلسطينية، وساهم في تمكين المواطنين الفلسطينيين من استغلال مصادرهم المتاحة بفعالية وكفاءة. ولكن هذا الأسلوب من تنظيم النشاط الاقتصادي القائم على الاتحاد الطوعي، ومساعدة الذات والآخرين، والإدارة الديمقراطية، والمساواة في الحقوق والواجبات، والتضامن بين الأعضاء، وما يتميز به من انفتاح، ونزاهة، ومسؤولية اجتماعية، والاهتمام بالآخر، عانى وما يزال من حالة من الركود. فنصف الجمعيات التعاونية متوقف عن النشاط، وعدد محدود نسبياً من الجمعيات العاملة تعمل بصورة فعالة، كما لوحظ تآكل في ثقافة العمل التعاوني أيضاً.

لقد تنبهت السلطة الوطنية وشركائها في المجتمع المدني إلى هذا الواقع الصعب، وبدأت عملية البحث في سبل النهوض بالعمل التعاوني. وجرى عقد العديد من المؤتمرات وورش العمل للوقوف على سبل النهوض بالعمل التعاوني، نوقشت فيها دراسات بادرت إلى إعدادها وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسات دولية أخرى، وسلطت الضوء على نواحي الضعف، وأسباب الركود. وقد لقيت هذه النشاطات دعم واهتمام السلطة الوطنية، التي تبنت فكرة إنعاش العمل التعاوني والمساعدة في تحويله إلى رافعة للتنمية المستدامة، ليس في الزراعة وحسب، بل وفي مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني الأخرى. وكان لا بد من الشروع في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي المتخلف والمقيد لانطلاقة العمل التعاوني، فتمت صياغة مشروع قانون تعاوني عصري منذ بضعة سنوات، وتبناه مجلس الوزراء مؤخراً.

وتأتي هذه الدراسة التي تركز على تحليل واقع التعاونيات الزراعية، وسبل النهوض بالعمل التعاوني في القطاع الزراعي، كجزء من تلك الجهود الرامية للنهوض بالعمل التعاوني وتحويله إلى رافعة للتنمية المستدامة. ونأمل أن تشكل بما تضمنته من معلومات، وتوصيات مصدراً مفيدا لجهات صناعة القرار، ولكل المهتمين بإعادة إطلاق العمل التعاوني، وتخليصه من نقاط الضعف والقيود المكبلة لنشاطاته.

ومع صدور هذه الدراسة، نود أن نشكر كل من أسهم في انجازها، واخص بالذكر فريق البحث، والجمعيات التعاونية التي تضمنتها عينة البحث الميداني، والذين قدموا المعلومات الضرورية لتحليل واقع التعاونيات، ونشكر المراجعين والمناقشين، الذين أسهموا في تدقيق استنتاجات الدراسة وتوصياتها. وختاماً نشكر شركائنا في برنامج تطوير سياسات الأمن الغذائي، مؤسسة التعاون من اجل السلام الاسبانية (ACPP) ووكالة التعاون الاسباني (AECID)، ونشكر دعمهم بتوفير التمويل لتنفيذ هذا البرنامج الهام.

د. سمير عبد اللة
المديـــــر العـــام

المحتويــات

1- المقدمة	**1**
1-1 أهمية الدراسة	5
1-2 أهداف الدراسة	6
1-3 منهجية الدراسة	7
2- ملخص الدراسات السابقة	**9**
3- تطور العمل التعاوني الفلسطيني وتجارب دولية في التعاونيات الزراعية	**15**
3-1 التعاونيات الزراعية وأهدافها ومبادئها	15
3-2 تطور العمل التعاوني في الأراضي الفلسطينية	18
3-3 تاريخ وتطور العمل التعاوني الزراعي في مجموعة من الدول العربية	23
4- المشاكل التي تواجه عمل الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية	**27**
4-1 مشكلات التسويق الزراعي	27
4-2 ضعف رؤوس الأموال وتآكلها، وسوء استغلالها والحفاظ عليها	33
4-3 ضعف انتشار ثقافة الفكر التعاوني	37
4-4 مشكلات إدارية وتواضع مهارات العاملين في التعاونيات	40
4-5 غياب الدعم الحكومي	42
4-6 الاحتلال الإسرائيلي	45
4-7 مشكلات تتعلق بالمشاريع الممولة	46
4-8 مشكلات تتعلق بقانون التعاون	49
5- واقع العمل التعاوني في الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية	**51**
5-1 العضوية التطوعية والمفتوحة للمجتمع	51
5-2 الممارسة الديمقراطية	54
5-3 المشاركة الاقتصادية	55

5-4 تعليم الأعضاء وتدريبهم 57
5-5 توفير المعلومات 57
5-6 التعاون بين التعاونيات 58
5-7 اهتمام الجمعية بالمجتمع المحلي 59

6- التوصيات 61

المراجـع 69

الملاحـق 73

الملخص التنفيذي

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على واقع الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية، والمشاكل التي تواجهها، وتقييم العمل التعاوني الزراعي الفلسطيني. ولتحقيق ذلك استندت الدراسة في منهجيتها إلى مراجعة الأدبيات السابقة، والاطلاع على تجارب مجموعة من الدول التي لها تجربة في العمل التعاوني، ومقابلة مجموعة من التعاونيات الزراعية في كل من الضفة والقطاع، مثلت أغلب النشاطات الزراعية الفلسطينية. والتعرف على المؤسسات الدولية الداعمة لهذه التعاونيات، والأكاديميين المتخصصين في العمل التعاوني. ومن أجل تقييم العمل التعاوني الفلسطيني، استندت الدراسة إلى مجموعة المبادئ الدولية السبعة، التي نصت عليها وثيقة الحلف التعاوني الدولي، وهي العضوية التطوعية والمفتوحة للمجتمع، والسيطرة الديمقراطية للأعضاء، واستقلالية القرارات، والمشاركة الاقتصادية للأعضاء، والتدريب والتعليم، وتوفير المعلومات للأعضاء، والتعاون بين التعاونيات، وأن يكون لدى الجمعية اهتمام في المجتمع، وتقوية الحركة التعاونية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي.

شهدت الجمعيات التعاونية بشكل عام، والتعاونيات الزراعية بشكل خاص نشاطاً واضحاً بعد نشأة السلطة الفلسطينية، وبحسب الإحصائيات المتوفرة عن عدد التعاونيات في الضفة الغربية، فقد بلغ عددها لغاية شهر نيسان عام 2010 (497 تعاونية زراعية وغير زراعية) تضم 43,552 عضواً، من بينها 221 تعاونية زراعية، تضم 17,574 عضواً. وشكلت تعاونيات الزراعة النباتية النسبة الكبرى من إجمالي التعاونيات الزراعية، ليبلغ عددها 142 تعاونية (64%)، تضم 14,403 أعضاء (81%)، مقابل 79 تعاونية زراعية حيوانية، تضم 3171 عضواً.

ولخصت هذه الدراسة المشكلات التي تعاني منها التعاونيات الزراعية في النقاط التالية:

1. مشكلات التسويق الزراعي المتمثلة في:
   - ✧ إجراءات الإسرائيليين على المعابر، التي قيدت من قدرة الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية.

- ✧ غياب الكفاءة التسويقية.
- ✧ غياب المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية.
- ✧ غياب التأمين على الصادرات الزراعية.
- ✧ المنافسة غير المتوازنة مع الإسرائيليين.
- ✧ تلاعب الوسطاء التجاريين الإسرائيليين.
- ✧ غياب الدعم والحماية ضد شركات التسويق الإسرائيلية التي احتكرت التسويق لديها.
- ✧ ارتفاع تكلفة التدريج.
- ✧ عدم توفر المخازن الملائمة وثلاجات الخضار.
- ✧ التصرفات غير المحسوبة من قبل تجار الخضار الفلسطينيين، الذين يغرقون السوق الفلسطينية بالإنتاج الإسرائيلي.
- ✧ منافسة القطاع الخاص لبعض التعاونيات الزراعية.

2. ضعف رؤوس أموالها التعاونيات الزراعية وتآكلها بسبب:
   - ✧ ضعف التزام الأعضاء بتسديد رسوم اشتراكاتهم.
   - ✧ تذبذب أسعار صرف العملات.
   - ✧ التأخر في البدء بمشاريع إنتاجية مدرة للدخل.
   - ✧ اتكالية أعضاء الهيئات الإدارية وسوء إدارتهم لمشاريع التعاونيات.
   - ✧ التعامل بالدين.
   - ✧ عدم القدرة على توفير متطلبات الحصول على تسهيلات مالية.

3. ضعف انتشار الفكر التعاوني، ونظرة المزارعين إلى التعاونية على أنها أداة لاستقطاب المشاريع الممولة.
4. تواضع مهارات العاملين في التعاونيات، مما أضعف من ولاء أعضائها.
5. غياب التطبيق السليم للديمقراطية.
6. غياب التوثيق المهني الضروري لتسهيل العمليات الإدارية والمالية لتثبيت الحقوق.
7. غياب الدعم الحكومي.

8. استمرار إجراءات الاحتلال من قيود الوصول إلى الأراضي الزراعية، ومنع الأسمدة المطلوبة.
9. قدم قانون التعاون المطبق في كل من الضفة والقطاع.
10. سوء إدارة المشاريع الممولة، مما جعل التعاونيات تميل الى الاعتماد على الموارد الخارجية بدلاً من الاعتماد على الذات.

واستناداً إلى مبادئ العمل التعاوني الدولية السابقة الذكر، فإن العمل التعاوني الفلسطيني يعاني من قصور في تطبيق مبدأ العضوية المفتوحة للأعضاء؛ بسبب توجه التعاونيات إلى المساعدات الخارجية، وضعف اعتمادها على مساهمات الأعضاء، فضلاً عن الضعف في ممارسة الديمقراطية بشكل سليم وشفاف، وغياب الرقابة الفعالة لضمان سلامة تطبيقها، وتأثرها بالقضايا العشائرية والحزبية، وضعف التزام الأعضاء بالتعامل مع التعاونية، وغياب اهتمام التعاونيات بتدريب أعضائها وتطوير كفاءاتهم، وضعف الالتزام بتزويد الأعضاء بالمعلومات اللازمة عن السوق، وضعف التشبيكات بين التعاونيات أنفسها واقتصارها فقط على العلاقات الشخصية لرؤسائها، وعدم وجود ضوابط ومعايير للمشاركات الاجتماعية للتعاونيات التي تكون أحياناً على حساب المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بهدف تطوير التعاونيات الزراعية تلخصت فيما يلي:

- ضرورة استمرار نهج الحكومة الفلسطينية الحالية في مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وأن توسع حملتها لتشمل كامل المنتجات الإسرائيلية.
- أن تضغط السلطة الفلسطينية على الجهات الإسرائيلية لتسهيل وصول منتجات التعاونيات إلى السوق الإسرائيلية.
- أن تضبط السلطة الفلسطينية حركة التجارة على المعابر مع إسرائيل.
- أن تحل السلطة الفلسطينية مشاكل تصاريح عبور المزارعين إلى أراضيهم خلف الجدار، وحمايتهم من المصادرات والتجريف.
- صياغة إستراتيجية التعاون بما ينسجم مع قانون العمل التعاوني ومبادئه.

- ✧ إصدار قانون تعاون عصري لكل من الضفة والقطاع، وإصدار قانون التأمين الزراعي.أن
- ✧ إخضاع التعاونيات الزراعية تحت إشراف وزارة الزراعة كجهة اختصاص.
- ✧ أن تقدم دائرة التعاون الاستشارات والنصائح المالية والإدارية اللازمة للتعاونيات.
- ✧ أن تعمل التعاونيات بشكل أفضل على تسويق منتجاتها، وبخاصة تلك التي حصلت على شهادة الجلوبال جاب.
- ✧ يجب أن تحظى التعاونيات بحماية قانونية كاملة من السلطة الفلسطينية ضد تلاعب شركات التسويق والوسطاء التجاريين الإسرائيليين.
- ✧ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في بيوت تدريج فلسطينية، وبأسعار معقولة، وضمن المواصفات والمقاييس الفلسطينية والدولية.
- ✧ توفير مختبرات فحص الزيت لتعاونيات عصر الزيتون.
- ✧ تقديم تسهيلات لشراء سيارات النقل، وبناء مخازن ملائمة، وتوفير خصومات على الوقود.
- ✧ عمل دورات تدريبية لأعضاء التعاونيات لتعزيز الفكر التعاوني.
- ✧ عمل صندوق تأمين يسهم فيه جميع أعضاء الجمعية لحمايتها من الهزات المالية.
- ✧ التركيز على المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل، وأن لا تكون النشاطات الاجتماعية للتعاونية على حساب المشاريع الإنتاجية.
- ✧ توفير تسهيلات مالية للتعاونيات بأسعار فائدة ميسرة، وفترات سداد ملائمة لقدراتها المالية.
- ✧ توفير الإرشاد الزراعي المناسب، والتنسيق مع كليات الهندسة الزراعية لتطوير القدرات الإرشادية لخريجيها.
- ✧ تأطير التعاونيات الزراعية المتضررة من الجدار ضمن جسم قانوني يتابع قضاياها القانونية.
- ✧ عقد دورات تدريبية للتعاونيات في البرامج المحاسبية والإدارية، وآليات التوثيق، وإعداد دراسات الجدوى.
- ✧ وضع آليات رقابة صارمة ضد التلاعب في عمليات انتخاب الهيئات الإدارية.

- على دائرة التعاون مسؤولية التأكد من القدرات المالية والفنية والإدارية للتعاونية قبل القيام بإجراءات تسجيلها، وضرورة متابعة تنفيذها للمشروع الذي على أساسه حصلت على ترخيص.

وفيما يتعلق بالمشاريع الزراعية الممولة فإنه يجب توجيهها بحيث:

- تحصر الفئة المستهدفة منها في التعاونيات الزراعية وأعضائها فقط، وليس المجتمع المحلي كله.
- أن تكون تحت إدارة التعاونيات وإشرافها، وليس أعضائها.
- أن تعفى التعاونيات من المساهمات الإجبارية في هذه المشاريع، مع الإبقاء على المساهمات المطلوبة من الأعضاء المستفيدين منها لضمان حسن استخدامها.
- أن تبنى هذه المشاريع على تقييم حقيقي لاحتياجات التعاونيات.
- أن تكون هناك متابعة قانونية من الجهات الممولة ضد التعاونيات التي أساءت استخدامها.
- أن تكون هذه المشاريع مكملة لمشاريع أعضاء التعاونية، وليست منافسة لهم.

1- المقدمة

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم مقومات الاكتفاء الذاتي لأي بلد، ولا يمكن تحقيق هذا الاكتفاء بدون تحقيق استقرار في الإنتاج الزراعي، ودعم مزارعيه بالشكل الذي يكفل توفير شروط الأمن الغذائي بالكمية والسعر المناسبين. وللقطاع الزراعي الفلسطيني خصوصية فريدة في كونه أحد أهم القطاعات المستهدفة في صراع الفلسطينيين مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي يسعى جاهداً إلى إضعاف ارتباط المواطن الفلسطيني بأرضه من خلال المصادرات، والاستيطان، وتدمير الممتكلات، ووضع القيود أمام وصول المزارع إلى أرضه، بالإضافة إلى استخدامه إستراتيجية ممنهجة، تستهدف إضعاف الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية من خلال رفع تكلفة الإنتاج الزراعي وتكلفة تسويقه، وحرمان المزارع الفلسطيني من بعض أهم مستلزمات الإنتاج الزراعي تحت ذرائع أمنية، وإغراق السوق الفلسطيني بالإنتاج الزراعي الإسرائيلي، في حين تضع إسرائيل قيوداً صارمةً على وصول المنتج الزراعي الفلسطيني إلى الأسواق الإسرائيلية. ويعتبر تراجع الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية من الأخطار الكبرى التي تواجه قضية الحفاظ على الأرض، وعلى ارتباط المواطن الفلسطيني بأرضه.

إن الظروف التي يعيشها المزارع الفلسطيني حالياً وفي الوقت الذي يعانيه من ضعف الدعم والحماية المباشرة من السلطة الفلسطينية، وضعته أمام حاجة ماسة لتشكيل جسم قانوني يستند إلى العمل الجماعي؛ للتغلب ولو بشكل جزئي على التحديات التي تواجهه. فلا شك أن زيادة التعاون والتنسيق بين المزارعين من شأنه أن يساعد في تطوير طرق لاستخدام أراضيهم على نحو أكثر فعالية وأكثر استدامة. ولا شك أن أكبر قدر من التنسيق من شأنه أن يسمح بتحسين نشر التقنيات الحديثة، وزيادة عدد المزارعين الذين يصلون إلى آخر أخبار الإنتاج الصناعي المستخدم في عمليات الإنتاج الزراعية. علاوة على ذلك، فإن العمل التعاوني من شأنه أن يسمح باستخدام التكنولوجيا الزراعية باهظة التكلفة، كالملكية الجماعية لجرار زراعي. فكثير من المزارعين الأفراد لا يستطيعون تحمل

تكاليف مثل هذه المعدات، وبالتالي غير قادرين على التمتع بفوائد الكفاءة الناتجة عن استخدامها. أما إذا تم شراؤها جماعياً، فإن المعدات الزراعية يمكن أن تصبح في متناول غالبية المزارعين.

ولا تنحصر أهمية التعاون الزراعي في تسهيل عملية الإنتاج فحسب، بل تتعداها إلى زيادة قوة الشراء للمزارعين عند التفاوض على سعر الأسمدة، أو الأعلاف الحيوانية من خلال الشراء الجماعي، وبهذه الطريقة يمكن خفض تكاليف الإنتاج من خلال شراء الأعلاف والأدوية بكميات كبيرة، وليس بشكل فردي. كما تساعد التعاونيات الزراعية المزارعين الأعضاء في الوصول إلى التمويل الذي هم بحاجة إليه لزيادة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية. ومن خلال التنسيق أيضاً، قد يكون من الممكن وضع إستراتيجيات أكثر ترشيداً لاستخدام المياه وتنفيذها. وأخيراً، فإن العمل التعاوني يسمح للمزارعين بتخفيض تكاليف التوزيع، وتحسين إستراتيجيات التسويق. وفي الواقع، فإن التسويق والتوزيع الجماعيين يسمحان للمزارعين بالتفاوض على أسعار أفضل لمنتجاتهم.

وعلى الرغم من أن التحالفات الصريحة بين الباعة هي انتهاك لمعظم قوانين مكافحة الاحتكار، إلا أن هناك استثناءات تقدمها الدول للمزارعين لتشكيل تحالفات لتسويق منتجاتهم، ويساند هذا النوع من التحالفات في الولايات المتحدة الأمريكية قانون يسمى (Capper-Volstead)، وهو قانون الجمعيات التعاونية التسويقية الذي صدر في العام 1922، حيث يتيح للجمعيات التعاونية الزراعية ببعض الاستثناءات في قانون مكافحة الاحتكار. وقد ساعد هذا القانون التعاونيات الزراعية على حيازة حصة مرتفعة في سوق المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة بلغت 30%. وتجدر الإشارة إلى أن انتشار التعاونيات الزراعية وحضورها في الدانمارك وفرنسا وهولندا والسويد أكبر منه في الولايات المتحدة الأمريكية [Bergman (1995) and Hendrikse (1998)].

وبحسب النظريات الاقتصادية فإن للتعاونيات الزراعية تأثيرين محتملين على سوق المنتجات الزراعية: يتمثل الأثر الأول في زيادة درجة التنافسية في السوق، وذلك لسببين رئيسين: الأول هو أن الجمعية التعاونية ليس لديها أي حافز لممارسة القوة الاحتكارية

على أعضائها، وهذا يساعدها على توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار التكلفة أو بربحية قليلة جداً مقارنة بالسوق، وهذا بدوره سوف يضغط على الأسعار بالانخفاض؛ لأن الجمعية ستصبح منافسة للشركات الربحية المزودة لهذه المستلزمات. ويتحدد مدى تأثير الجمعية التعاونية على السوق بعدد أعضائها، وبمدى انفتاح الجمعية على خدمة الأعضاء وغير الأعضاء، فكلما زاد عدد أعضاء الجمعية زادت الضغوط على الشركات الربحية لتخفيض هامش ربحها من مستلزمات الإنتاج [Sexton, 1990]. ويتمثل السبب الثاني في القوة التفاوضية الجماعية للجمعيات التعاونية أمام مزودي مستلزمات الإنتاج الزراعي. فعملية الشراء الجماعي تضع المشتري في وضع تفاوضي أقوى من الشراء الفردي، وكلما زاد متوسط سعر مستلزمات الإنتاج زادت الحافزية الاقتصادية لدى المزارعين لتشكيل جمعية تعاونية زراعية، هذا من جانب سوق مدخلات الإنتاج. أما من جانب سوق مخرجات الإنتاج، فالقوة التفاوضية الفردية أمام الشركات المصنعة للأغذية ضعيفة، في المقابل فإن الجمعيات التعاونية لها قدرة تسويقية أفضل، وقدرة أكبر على بيع المنتجات الزراعية لمصنعي الأغذية بسعر أعلى [Sexton, 1987].

وأما الأثر المحتمل الثاني لتكوين الجمعيات التعاونية الزراعية، فيتمثل في أن تكون الجمعية أداة لممارسة القوة الاحتكارية أو احتكار القلة (Oligopoly)، إلا أن هذا الاحتمال ضعيف جداً وذلك لسببين رئيسين هما: أولاً، أن الإنتاج الزراعي الذي تقوم الجمعية التسويقية بتسويقه، يتحدد ضمنياً بمستوى إنتاج المزارعين الأعضاء وبشكل مستقل، بمعنى أنه حتى لو كان هناك قوة احتكارية للمزارعين مجتمعين، فإن هذه القوة الاحتكارية لا يمكن أن تستخدم؛ لأن كل مزارع يقرر حجم الإنتاج الزراعي بشكل مستقل، وليس بشكل جماعي، وعلى أساس تنافسي وليس احتكاري. ثانياً، أن القوة الاحتكارية تكون فقط في حالة التحكم الكامل بالسوق، أما في حالة التعاونيات الزراعية، وبحكم أن العضوية فيها هي اختيارية طوعية وليست إجبارية، فإنه إذا قامت هذه الجمعية بتقييد حجم الإنتاج الزراعي المعروض في السوق ومن ثم زيادة سعر المنتج، فإن هناك مستفيدين غير أعضاء في الجمعية (Free riders) سيقوضون قدرة الجمعية التعاونية على التحكم الكامل بالسوق؛ لأن المزارع غير العضو في الجمعية سيستفيد مجاناً وبحجم

أكبر من المزارع العضو، ذلك أن الأخير يتكلف رسوم انتساب، وهذا بدوره سيؤدي إلى انسحاب أعضاء الجمعية؛ لأن المنفعة خارج الجمعية أكبر من المنفعة داخل الجمعية.

واستناداً إلى نموذج قام بتطويره [Sexton, 1987] يعكس فيه سلوك المزارعين مع مصنع أغذية (Processor-Farmer collective bargaining). ويتكون هذا النموذج من مرحلتين: تتمثل الأولى في قرار تشكيل أو عدم تشكيل الجمعية التعاونية التسويقية، بينما تتمثل المرحلة الثانية في الإنتاج والعملية التجارية. وطرفا هذا النموذج هما المزارعون من جهة، ومصنع الأغذية من جهة أخرى. ويمكن توضيح فكرة هذا النموذج كالآتي: في حالة عدم تكوين الجمعية التعاونية، فإن المزارع يواجه احتكار الشراء (Monopsony pricing) من قبل مصنع الأغذية، بمعنى أن سعر بيع الإنتاج الزراعي لمصنع الأغذية هو المحدد الرئيس لقرار تشكيل، أو عدم تشكيل الجمعية التعاونية التسويقية. فقرار عدم تشكيل الجمعية التعاونية في المرحلة الأولى، يعتمد على قدرة مصنع الأغذية في المرحلة الثانية على الالتزام بدفع سعر عالٍ مقابل الحصول على الإنتاج الزراعي من المزارعين، بحيث يصبح من غير المجدي اقتصادياً تشكيل الجمعية التعاونية، ويسمى هذ السعر بالسعر الحدّي (Limit price). فإذا كان مصنع الأغذية قادراً على الالتزام بالسعر الحدّي، فإن تشكيل الجمعية التعاونية التسويقية يصبح عملية غير مجدية، والعكس في حالة عدم قدرة مصنع الأغذية على الالتزام بالسعر الحدّي.

لقد دفعت أهمية الجمعيات التعاونية الزراعية ودورها في تعزيز قدرة المزارع على الإنتاج، والنفاذ إلى الأسواق، دفعت العديد من المزارعين في كثير من الدول الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانضمام إلى هذا النوع من الجمعيات، وتحقيق إنجاز لا يمكن تجاهله. ففي النرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية تسهم التعاونيات الزراعية بنسبة ٨٠ إلى ٩٩ في المائة من إنتاج الحليب. كما تسهم بنسبة ٧١% من إنتاج الأسماك في جمهورية كوريا. وبنسبة ٤٠% من الإنتاج الزراعي في البرازيل، و6% من صادراتها الزراعية في عام 2006. فقد صدرت الجمعيات التعاونية الزراعية في البرازيل 7.5 مليون طن من الإنتاج الزراعي بقيمة 2.83 مليار دولار أمريكي [الأمم المتحدة، 2009].

أما فيما يتعلق بالثقافة التعاونية، فإن هذا واضح من خلال عدد الأعضاء المنتسبين للجميعات التعاونية في العالم، سواء الزراعية منها أو غير الزراعية. فعلى الصعيد العالمي يضم قطاع التعاونيات نحو ٨٠٠ مليون عضو في أكثر من ١٠٠ بلد من خلال المنظمات المنضمة إلى التحالف التعاوني العالمي،.حيث يوجد في الأرجنتين 12670 جمعية تعاونية، تضم 9.3 مليون عضو مشكّلين 23.5% من إجمالي السكان. وفي بلغاريا، يوجد 29933 جمعية تعاونية لغاية العام 2001. وفي بوليفيا، يوجد 1590 جمعية تعاونية، تضم 2.9 مليون عضو مشكّلين ثلث سكان بوليفيا. وفي كندا، فإن أربعة من كل عشرة كنديين هم أعضاء في جمعيات تعاونية. وفي كولومبيا، يوجد 7833 جمعية تعاونية، تضم أكثر من 4.4 مليون عضو مشكّلين 10.7% من إجمالي السكان. وتقدر الزيادة في عدد الأعضاء في عام 2008 بنسبة 11.27% (453180 منتسباً). أما في اليابان، فإن عائلة واحدة من كل ثلاث عائلات هي عضوة في جمعية تعاونية [الأمم المتحدة، 2009].

أما على صعيد التعاونيات الفلسطينية فإن الفكر التعاوني وفوائده لم ينتشرا على نطاق واسع بين المزارعين الفلسطينيين. وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه المشكلة، وإبراز أهم الأسباب التي أدت إليها، والتي قد يكمن بعضها في فشل جمعيات تعاونية سابقة، وهذا أدى إلى نشوء فكرة خاطئة عن العمل التعاوني بشكل عام، وعدم وجود رقابة إدارية ومالية خارجية وداخلية بشكل مستمر، ووجود البعد العشائري داخل الهيئات الإدارية، وغياب الفكر الديمقراطي، وضعف الدعم المالي، وضعف الثقة والفكر التعاوني بين المزارعين. لقد حدّت هذه المشكلات من قدرة العمل التعاوني على الانتشار والعمل الصحيح القائم على مبادئ العمل التعاوني، الأمر الذي يتطلب تدخلاً من كل ذي علاقة وصاحب قرار لتنظيم العمل التعاوني، والسير به على الخط السليم لتحقيق أهدافه.

1-1 أهمية الدراسة

حظي موضوع الجمعيات التعاونية في فلسطين باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين، الذين كتبوا عنه باستفاضة؛ وذلك لأهميته على المستويين الجزئي والكلي. وتكمن أهمية

هذه الدراسة في تركيزها على الجمعيات التعاونية الزراعية بشكل خاص من جهة، وفي اعتمادها على معايير دولية في تقييمها لنظام العمل التعاوني داخل هذه التعاونيات من جهة أخرى. ولا يزال موضوع التعاونيات الزراعية محط اهتمام السلطة الفلسطينية، والمؤسسات الدولية والمحلية مثل: الإغاثة الزراعية الفلسطينية؛ وذلك لأن العمل التعاوني له دور مهم في تعزيز الأمن الغذائي، وفي تعزيز صمود المزارع الفلسطيني في أرضه، ولا يزال العمل التعاوني الفلسطيني يعاني من مجموعة من المشكلات، ستعمل هذه الدراسة على تبيّنها، وتحاول الخروج بتوصيات تساعد في حلها، لتسهم في تطوير الفكر التعاوني، وعلاج الكثير من المشكلات الزراعية، كما وتضمن استخدام أمثل للمشاريع الزراعية المقدمة من الجهات المانحة.

1-2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس للتعرف على واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، وأهدافها ومبادئها والدوافع وراء تأسيسها، ونقاط القوة والضعف، والمشاكل التي تعانيها، ومدى تطبيق مفهوم الفكر التعاوني فيها، واستخلاص مجموعة من التوصيات التي تقلل من حدة هذه المشاكل، والنهوض بدور الجمعيات التعاونية.

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في النقاط الرئيسة التالية:

- التعرف على واقع الجمعيات التعاونية الزراعية من حيث: عددها، وعدد أعضائها، وتوزيعاتها الجغرافية.
- التعرف على الهدف الرئيس وراء تأسيس هذه الجمعيات، فيما إذا كان تحت مظلة الفكر التعاوني أو لتحقيق مصالح وأهدف شخصية، أو من أجل استيفاء متطلبات الحصول على المساعدات المالية المقدمة من الدول المانحة.
- التعرف على مبادئ العمل التعاوني الفلسطيني، ودوافع تأسيسه.
- التعرف على نقاط القوة التي أسهمت في نجاح مجموعة من الجمعيات وبقائها، والتعرف على نقاط الضعف التي تسببت في تعثر مجموعة من الجمعيات وإغلاقها.

3-1 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على مجموعة من الدراسات السابقة، التي تطرقت إلى العمل التعاوني على المستوى المحلي والدولي، التي أعطت مجموعة من التجارب الدولية الناجحة (بحسب معايير العمل التعاوني الدولية) في العمل التعاوني الزراعي. كما استندت إلى البيانات الأولية المتوفرة لدى دائرة التعاون في وزارة العمل الفلسطينية.

كما اعتمدت الدراسة في تقييم العمل التعاوني الزراعي الفلسطيني على مبادئ العمل التعاوني، التي نصت عليها وثيقة الحلف التعاوني الدولي، وهي العضوية التطوعية والمفتوحة للمجتمع، والسيطرة الديمقراطية للأعضاء (لكل عضو صوت واحد)، واستقلالية القرارات، والمشاركة الاقتصادية للأعضاء، والتدريب والتعليم، وتوفير المعلومات للأعضاء، والتعاون بين التعاونيات، وأن يكون لدى الجمعية اهتمام في المجتمع، وتقوية الحركة التعاونية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. وعلى أساس هذه المبادئ، تمت صياغة مجموعة من الأسئلة لمقابلة ثمان وعشرين جمعية تعاونية زراعية، منها عشرون في الضفة الغربية موزعة على جميع المحافظات (11 جمعية في منطقة الشمال، و5 جمعيات في منطقة الوسط، و4 جمعيات في منطقة الجنوب)، وثماني في قطاع غزة. كما تمت مقابلة مجموعة من المؤسسات المساندة للجمعيات التعاونية مثل دائرة التعاون التابعة لوزارة العمل الفلسطينية، ومؤسسة أنيرا، والإغاثة الزراعية الفلسطينية، والمركز الفلسطيني للتنمية، والمركز السويدي التعاوني، بالإضافة إلى مجموعة من الأكاديميين والمتخصصين في مجال التعاون.

تلبي منهجية البحث هذه أهداف الدراسة المذكورة أعلاه، وهي كافية لتقييم العمل التعاوني الزراعي في الأراضي الفلسطينية، والاطلاع عن كثب على أهم المشكلات التي تواجهها، والتعرف على الآليات الواجب اتباعها من أجل النهوض بالحركة التعاونية الزراعية. ولم يتم اعتماد الاستبيان في منهجية الدراسة لأن المقابلات الشخصية تعطي زخم معلومات أكثر منها، كما أن المقابلة تعكس التجارب الفردية لكل تعاونية بشكل أفضل من الاستبيان.

2- ملخص الدراسات السابقة

حظي موضوع التعاونيات بشكل عام، ومنها التعاونيات الزراعية على اهتمام العديد من الأكاديميين وصناع القرار، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وأنجزت مجموعة من الدراسات التي ألقت الضوء على واقع التعاونيات الزراعية، والمشاكل التي تعاني منها، وما هو الدور التنموي لها، والخروج بتوصيات ترفع من كفاءتها وصمودها، وتعزز نجاحاتها.

فعلى المستوى المحلي قام [مرعي، 2006] بدراسة حول آفاق تحسين ربحية المزارع الفلسطيني، وألقت الدراسة الضوء على واقع التعاونيات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، التي مرت بمراحل مختلفة بناءً على تغير الوضع السياسي في المنطقة. ومن أهم النقاط التي أبرزتها الدراسة، هي أن فترة النهوض التي شهدها قطاع التعاونيات كانت بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن أهم المعيقات التي تواجهها هي سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود وبالتالي صعوبة التنقل، شأنها شأن أية مؤسسة تعمل أو فرد يعيش ضمن حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشارت الدراسة إلى أن إحداث أي تغيير في القطاع الزراعي يعتمد على قرار المزارع بقبول هذا التغيير. لذا، لا بد من إشراكه في صنع هذا القرار، وهذا لا يتم إلا من خلال جمعيته التي تمثله في الاتحاد العام. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجمعيات بالإشراف على تنفيذ برامج التنمية المختلفة، وتوفير خدمات خاصة للمزارع مثل القروض، أو الاستفادة من المنح التي تقدمها المؤسسات المختلفة، وأن تقوم الجمعيات بكفالة المزارع.

كما أعدّ [الزغموري، 1991] دراسة حول الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تطرقت إلى الربط بين دور الجمعيات التعاونية ومفهوم التنمية التي تهدف إلى رفع مستوى المزارعين، وهنا يأتي دور التعاونيات الزراعية كجهاز مناسب لبناء هذه الموارد البشرية، وكمدرسة لتعليم أعضائها كيفية التغلب على مشاكلهم. وأكدت الدراسة الدور المحوري الذي تلعبه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية على كل من المستويين: الفردي والمجتمعي. ومن بين النتائج الرئيسة التي برزت في الدراسة أن زيادة الإنتاج الزراعي تأتي من خلال ما تقدمه الجمعية من إرشاد زراعي، وإدخال الآلات والأساليب الزراعية الحديثة. وتتلخص توصيات الدراسة في أنه يجب ألاّ ينظر إلى الجانب الاقتصادي المالي عند دراسة جدوى التعاونيات الزراعية فحسب، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخرى مثل الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تطوير أسلوب العمل الديمقراطي الذي تمارسه التعاونيات، والذي يسهم في توعية روح العمل الجماعي للأعضاء وتثقيفه وتنميته، وبذلك تفرض التعاونيات تأثيرها على المجتمع المحلي، وتسهم في عملية التنمية المحلية.

وفي دراسة أخرى أعدها [أبو لبده، 2000] حول نوعية الأعضاء المنتسبين إلى الجمعيات التعاونية الزراعية. كان أبرز نتائجها هو أن التعاونيات الزراعية الفلسطينية تتميز بزيادة نسبة عضوية الذكور عن نسبة الإناث بشكل ملفت للنظر، وهذا يظهر مدى الحاجة إلى تشجيع القطاع النسوي للانضمام لعضوية هذه التعاونيات، وأيضاً زيادة نسبة كبار السن الأعضاء عن نسبة الشباب من الجنسين. وأوصت الدراسة بضرورة جذب دخول أعضاء في سن الشباب للعضوية، وذلك لزيادة نشاط التعاونيات الزراعية، ومحاولة إيصال فهم المبدأ التعاوني الداعي للتعاون بين التعاونيات الزراعية؛ لأن هناك غياباً واضحاً لدى التعاونيات في فهمه، والعمل على تشجيع عدد المزارعين في الجمعيات وزيادتهم، وذلك لزيادة قدرة التعاونيات على إدارة مشاريعها وخدمة أعضائها، وتفعيل الاتصال والتواصل بين الأعضاء ومجالس الإدارة ليصل إلى الحد المقبول.

كما أكد [صرصور، 2009] على الدور المهم للعمل التعاوني في حياة الفلسطينيين بخاصة في ظل غياب الدولة الفلسطينية، فكان للجمعيات التعاونية دور بارز بعد العام 1967 في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقدمت الجمعيات خدمات لأعضائها وبخاصة في مجالات الإقراض، وتوفير مستلزمات الإنتاج، واستصلاح الأراضي، وإقامة المشاريع الإنتاجية في مجالات التصنيع الغذائي وعمليات التسويق والتصدير. كما قدمت الجمعيات خدمات أخرى، وبخاصة الجمعيات الاستهلاكية، وجمعيات الإسكان، وغيرها.

ولمعرفة واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية عن كثب، قام [قادوس، 2009] بدراسة المشاكل التي تعاني منها التعاونيات الفلسطينية، وأهمها اختلاف التشريعات القانونية المتعلقة بالتعاونيات بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يطبق في الضفة الغربية قانون الجمعيات التعاونية لسنة 1956، بينما يطبق في قطاع غزة قانون التعاون لسنة 1933. ويخضع هذان القانونان لنظامين قانونيين مختلفين، إضافة إلى أن هذين القانونين أصبحا قديمين جداً، ولم يعودا يواكبان التطورات السياسية والاقتصادية المختلفة في الأراضي الفلسطينية، ومن أهمها تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإنشاء كثير من الوزارات والمؤسسات ذوات العلاقة بالعمل التعاوني مثل وزارة العمل، وإنشاء الإدارة العامة للتعاون التي تعنى بشؤون الجمعيات التعاونية. وبالتالي، هناك حاجة لقانون تعاون جديد ينظم عمل الجمعيات التعاونية، ويواكب هذه التطورات المختلفة، ويوحّد القوانين السارية. إضافةً إلى ذلك، تعاني التعاونيات الفلسطينية من محدودية ثقافة أعضاء التعاونيات القائمة ومعرفتهم بالمجتمع بشكل عام، وبقيم العمل التعاوني ومبادئه وطبيعته. ومحدودية القدرات الفنية والإدارية والمالية التي تمكن الجمعيات التعاونية من إقامة مشاريع اقتصادية يشارك فيها الأعضاء، حيث تتم إدارة كثير من الجمعيات من قبل أعضاء مجلس الإدارة دون أن يكون لديهم الخبرة الكافية في إدارة مشاريع الجمعية، وبخاصة أن عامل الخبرة لا يؤخذ بعين الاعتبار عند انتخابات مجلس الإدارة، وإنما يتم التركيز على الجوانب العائلية والحزبية.

كما أن الجمعيات لا تعتمد على موظفين مختصين ذوي خبرة في إدارة الأعمال، وبالتالي فإن معظم الجمعيات الفاعلة لا زالت تعتمد طريقة العمل الارتجالية، وأن تحقيق النجاح في بعضها يرتبط بوجود أشخاص في مناصب معينة. كما تواجه كثير من الجمعيات التعاونية مشاكل في التمويل، حيث إن فرص الإقراض المتاحة لها محدودة، تتمثل بمبالغ زهيدة يمكن الحصول عليها من بعض المؤسسات المساندة. ولا تعتبر البنوك مصدراً لإقراض الجمعيات التعاونية. كما أن الدعم الخارجي للجمعيات أسهم في إضعاف الفكر التعاوني لدى أعضائها، مما ساعد في تأسيس بعض الجمعيات التعاونية دون دوافع

تعاونية حقيقية عند الأعضاء، وإقامة بعض المشاريع دون دراسات جدوى اقتصادية. كما أنه لا تتوفر معلومات موثقة حول المنح والقروض للجمعيات التعاونية.

ولمعرفة مدى مواءمة التشريعات الفلسطينية للمبادئ التعاونية الدولية، ومدى اتساق المنظومة التشريعية التعاونية وتلبيتها لمتطلبات البيئة المحلية الفلسطينية واحتياجاتها، فقد أشار [البرغوثي، بلال، 2009] إلى أن عملية إصلاح التشريعات التعاونية تتم من خلال معايير تمثلها مبادئ في الحلف التعاوني الدولي، وأهمها الإدارة الديمقراطية للتعاونيات، ومساهمة العضو الاقتصادية، والاهتمام بالمجتمع. وأكد أن التشريعات القائمة خالفت هذه المبادئ في الأغلب؛ وذلك بسبب الصعوبات في القوانين الموجودة. كما أن هنالك خللاً واضحاً في المنظومة التشريعية بسبب غياب الانسجام التشريعي وقِدم التشريعات، وبالتالي عدم مواكبتها لتطور العمل التعاوني في العالم. ومعالجة هذه الإشكالات تتم بإجراء تدخل تشريعي لجهة إعداد مشروع قانون تعاون فلسطيني. وأوصت الدراسة بتطوير هذا المشروع، وتعديل نصوصه التي تتعارض مع المبادئ التعاونية، والمسارعة في إعداد اللوائح التنفيذية وإصدارها لمشروع القانون وللقوانين التعاونية السارية.

وعلى مستوى الدول العربية، هناك مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التعاونيات الزراعية، ودرست مشاكلها عن كثب. فمن بين هذه المشكلات التي تعاني منها التعاونيات، ضعف المستوى التعليمي لجميع الأعضاء الذكور وتدنيه، بالإضافة إلى أعمارهم المتقدمة، وأن الزراعة هي مهنتهم الأساسية بجانب تربية المواشي. وهذا ما أكده [بيومي، 2004] في دراسته حول أثر الجمعيات التعاونية في تحقيق التنمية الريفية في السودان، حيث أوصى فيها بضرورة دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وبخاصة في مجال البنية التحتية، على أن يصاحب ذلك غرس لروح الاعتماد على الذات، وتعيين مرشد زراعي، بالإضافة إلى اعتماد صيغة المشاركة في الإنتاج بين العضو والجمعية؛ لأن ذلك يؤدي إلى نتائج أفضل في تنمية الريف. كما تعاني التعاونيات الزراعية في الدول العربية من ضعف التزام الأعضاء بتسديد رسوم انتسابهم أو أية مستحقات مالية للجمعية عليهم وذلك لتواضع دخولهم، بالإضافة إلى ضعف الاتصال الحقيقي بين الأعضاء والجمعية، كما أن أعضاء التعاونيات الزراعية بحاجة حقيقية إلى دورات في مهارات الزراعة

وأساليبها. وهذا ما أكده [عليوات، 2007] في دراسته حول المسح الاقتصادي والاجتماعي لأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية وأسرهم في الأردن، حيث أوصى فيها بضرورة قيام الحكومة والجهات المانحة بإنشاء مشاريع للمساعدة في تسديد الالتزامات المالية، وتقسيطها إلى دفعات حتى يتمكنوا من تسديدها، وتوفير فرص عمل التعاونيات الزراعية ودعمها وتفعيلها. أما بالنسبة للجمعيات فيجب عليها تحقيق الفوائد التي توقعها المزارعون عند انضمامهم لها، وذلك بعمل مشاريع مدرّة للدخل، وتسهيل حصولهم على قروض عن طريق هذه الجمعيات، فضلاً عن استغلال الأراضي والآبار، وتوفير المياه للزراعة من خلال هذه الجمعيات.

وأشار [قاقيش، وخشارمة 1990] إلى وجود مشكلة ضعف الروح التعاونية بين تعاونيات إربد، بالإضافة إلى مشكلة سوء إدارة القروض التي تمنحها الجمعية لأعضائها. ولخصت دراستهما الإجراءات الواجب اتباعها للنهوض بهذه التعاونيات في وجوب القيام بحملات توعية وندوات، تهدف إلى بث الروح التعاونية بين الناس مع توعيتهم للفوائد التي يمكن أن يجنوها بانضمامهم لعضوية الجمعيات التعاونية. وفيما يتعلق بالقروض، فإنه يجب تحديد مبالغ هذه القروض بناءً على دراسات دقيقة لاحتياجات العضو الفعلية ومقدرته على السداد، ومنح القروض بضمانات (شخصية أو عينية كالأراضي والعقارات) تؤمن استرداد القروض في مواعيد الاستحقاق، وإحكام الرقابة على القروض للتأكد من أنها صرفت في الأغراض التي قررت من أجلها. كما يجب التأكد من أن القروض تعطى لمستحقيها، ومنع استئثار فئة معينة عليها، وتقديم العون والمشورة والمساعدة للمقترض حتى يتغلب على ما يواجهه من مشاكل. ويجب ربط الإقراض بالتسويق لتعزيز قدرة العضو على تحقيق أرباح، وبالتالي تعزيز قدرته على السداد، إضافةً إلى منح الحوافز التشجيعية للأعضاء الذين يسددون مستحقاتهم في مواعيد أبكر من تاريخ الاستحقاق. وأن تقوم الجمعيات التعاونية بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تنوي تنفيذها، وذلك لكي تحقق أفضل ربح ممكن، وتتجنب الخسارة، ويمكّن الجمعية من أن تستغل مواردها على أحسن وجه. وأخيراً، يجب أن تركز الجمعيات التعاونية على التمويل الذاتي، والتوسع في نشاطاتها دون الاعتماد على القروض الخارجية كلما كان ذلك ممكناً.

وعلى مستوى الدول غير العربية، قام [Torgerson, 1977] بدراسة حول التعاونيات الزراعية في أمريكا. أشار فيها أن التنظيم هو أهم عامل في التعاونيات، ويعتبر نمو التعاونيات الزراعية من أهم هياكل السوق. كما أن الاستخدام الموسع للتعاونيات يتأثر بالبيئة الخارجية، مثل المناخ القانوني للنمو، ومصادر التمويل، وموقف الناس من العمل الجماعي بين المزارعين، الذي يحقق توازناً بين العرض والطلب على المواد الغذائية التي يتم تسويقها. ونوهت الدراسة إلى أن قياس مدى أهمية التعاونيات الزراعية يكون من خلال مدة بقائها في الحياة الاقتصادية، وتحقيق الرفاه لأعضائها.

ومن أجل تمكين مزارعي الأسرة من خلال التعاونيات الزراعية في نيوزيلندا، أشار [Moran, 1996] إلى أهمية الصلات التي تربط مزارعي الأسرة والجمعيات التي ينتمون إليها، وتوضيح أهمية التعاونيات الزراعية في تسويق الصناعات الرئيسة للصادرات الزراعية من نيوزلندا. وشدد "موران" على ضرورة النظر في تنظيم الإنتاج والتوزيع خارج المزرعة، وإيضاح مفهوم المزارع الأسرية في البلدان والصناعات المختلفة للاستفادة من هذه المَزارع في التعاونيات الزراعية. كما تعاني مجموعة من التعاونيات الزراعية في نيوزيلاندا من مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة لتمويل نموها؛ وذلك بسبب هياكل الملكية لهذه التعاونيات، الأمر الذي دفع البنوك التجارية إلى الإحجام عن إعطائها قروضاً طويلة الأجل [Lerman and Parliament, 1993].

3- تطور العمل التعاوني الفلسطيني وتجارب دولية في التعاونيات الزراعية

3-1 التعاونيات الزراعية وأهدافها ومبادئها

إن الحركة التعاونية هي تجمعات وتنظيمات اقتصادية واجتماعية، تنشأ بمبادرات طوعية من قبل مجموعة من الناس، معتمدين على جهودهم المشتركة وتضامنهم التام. ويقوم المشروع التعاوني على أساس العمل التعاوني المشترك بين الأعضاء المساهمين بما يضمن لهم أربعة بنود أساسية وهي: السيطرة التامة على عملية الإنتاج بكاملها، وتحقيق مصالح الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تعامل الأعضاء مع العمل التعاوني، وتشجيع روح التعاون والتضامن بين أعضاء المشروع التعاوني، وتنمية الفكر الديمقراطي بين الأعضاء من خلال عمليات انتخاب الإدارة والمشاركة في اتخاذ القرارات.

والجمعيات التعاونية الزراعية هي جمعيات تعمل ضمن مفاهيم التعاون الدولية من حيث ملكيتها لأعضاء يرغبون في الانتفاع من خدماتها، ويتساوى الأعضاء في حق التصويت، بغض النظر عن نسبة مساهمتهم في رأسمال الجمعية أو في مشاركتهم فيها. وتخضع التعاونيات الزراعية للتسجيل والإشراف من قبل وزارة العمل الفلسطينية. وتشمل التعاونيات الزراعية مختلف الأنشطة الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، وما يتصل بها من تصنيع زراعي، والتوفير والتسليف [صبري، 2008].

ويأتي وجود التعاونيات الزراعية بالأساس لحل المشاكل التي يعاني منها المزارعون عندما يصعب عليهم حلها بشكل فردي، لذلك يتكتلون في جسم قانوني يتكلم باسم المزارعين الأعضاء بشكل جماعي وليس فردي. وبشكل عام فإن أهداف الجمعيات التعاونية الزراعية، التي تعمل وفق آلية اقتصاد السوق ومتطلباته، تتلخص في النقاط التالية:

1. زيادة مساهمة هذه الجمعيات في الإنتاج الزراعي، وتعزيز قوتها التفاوضية سواء في سوق مدخلات الإنتاج، أو في سوق المخرجات.

2. توفير منتجات زراعية بمواصفات دولية؛ لتعزيز التصدير، وتحسين نوعية الاستهلاك الزراعي المحلي.
3. تقليل عدد الوسطاء التجاريين الذين يتعاملون مع المزارعين، وبالتالي تقليل هوامش الربح للأطراف التي ترتبط مع التعاونيات الزراعية سواء مع مدخلات الإنتاج، أو مخرجات الإنتاج، وهذا بدوره سيقلل من تكلفة الإنتاج الزراعي، ويعزز قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
4. توفير التمويل اللازم لإتمام مشاريع زراعية لأعضاء الجمعية، سواء من خلال صندوق توفير وتسليف، أو من خلال مصرف زراعي تعاوني وبقروض ميسرة.
5. توفير المعدات الزراعية والماكنات والآلات وقطع الغيار وصيانتها، وجعلها في خدمة الأعضاء وبتكاليف معقولة.
6. القيام بجميع التنسيقات اللازمة مع الوزارات الحكومية في ما يتعلق بالآفات والأمراض الزراعية، ومطالبات التعويضات، وغير ذلك من التنسيقات اللازمة.
7. المساعدة في جميع الخدمات اللوجستية لتسهيل تسويق إنتاج أعضاء الجمعية في الأسواق المحلية والخارجية.
8. رفع مستوى الدخول، وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين. وهذا الهدف سيتحقق تلقائياً إذا ما تحققت الأهداف السابقة.
9. تعزيز القدرة الذاتية للتعاونيات الزراعية، وأن تكون هذه التعاونيات قادرة على العمل بمعزل عن الدعم الحكومي أو غير الحكومي، وأن تكون قادرة على العمل في ظل سوق تنافسي لتحقيق كفاءة الإنتاج.

والعمل التعاوني الناجح والأصيل يجب أن يقوم على مجموعة من المبادئ الأدبية والمادية، التي تحكم عمل الجمعية التعاونية، وتحكم أعضاءها ونظامها وإدارتها. وإذا ما كان هناك انحراف عن هذه المبادئ، فإنه انحراف عن الهدف الرئيس الذي جاءت التعاونية من أجله. أما المبادئ الأدبية فهي الالتزام الأخلاقي تجاه الجمعية، وتنقسم هذه المبادئ إلى ثلاثة مكونات أساسية هي [المرعشلي، 1929]:

- ✧ الإخاء والمحبة والإخلاص والوفاء والود والمجاملة.
- ✧ الإيمان بالتعاون وفوائده الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة على مستوى الأعضاء، وعلى مستوى المنطقة بأكملها. ويجب أن يكون هذا الإيمان أقوى من أن تزعزه حوادث وخلافات تحدث أثناء عمل الجمعية.
- ✧ المساواة بين الأعضاء أمام الجمعية، وأن لا يكون هناك تمييز على أساس الحصص التي يملكها العضو.

أما المبادئ المادية التي يجب أن تنظم عمل الجمعية فهي:

1. أن تحصر عملها فقط في خدمة أعضاء الجمعية، فلا تقوم بتسويق منتجات غير الأعضاء، وأن لا تقرض غير الأعضاء، ويجب أن يكون الأعضاء مميزين في أي عمل تقوم به الجمعية، حتى لو كان هذا العمل يخدم غير الأعضاء.
2. أن لا تقوم الجمعية بتحديد عدد أعضائها، بل تترك باب الانتساب مفتوحاً لمن تنطبق عليهم شروط العضوية؛ لأن التعاون يقوى بأعضائه.
3. مسؤولية أعضاء الجمعية عن كافة ما على الجمعية من التزامات، وتكون هذه المسؤولية محدودة بقدر قيمة أسهم الأعضاء في الجمعية.
4. أن لا تقوم الجمعية بتحديد عدد الحصص؛ وذلك بهدف عدم تحديد قيمة رأسمال الجمعية، وإتاحة المجال لزيادته.
5. يجب تحديد عدد الحصص المتاحة للعضو الواحد، بحيث لا يسيطر على الجزء الأكبر من رأسمالها، وبالتالي على إدارتها، وبالتالي فشل العمل التعاوني.
6. يجب تحديد قيمة الحصة عند قيمة معينة لا تزيد ولا تنقص، كما هي الحال بالنسبة لأسهم الشركات التجارية؛ وذلك بهدف عدم توفر حافز لدى الأعضاء للاتجار بأسهمهم، وخروج الأعضاء عن الهدف التعاوني للجمعية.
7. يجب أن يتم تحديد الفائدة على الحصة الواحدة، ويستحسن أن لا تزيد عن 5% حتى لا يكون الدافع لانضمام الأعضاء إلى الجمعية هو الحصول على مكاسب مادية من الحصص دون أن يكون هناك رغبة في التعاون.

8. يجب أن يخصص للجمعية مال احتياطي كنسبة من قيمة رأسمالها، لمواجهة الظروف الطارئة التي يمكن أن تعصف بالجمعية.
9. يجب أن لا يتجاوز سعر ما تبيعه الجمعية لأعضائها عن سعر السوق، بل يجب أن يكون أقل من سعر السوق حتى يشعر العضو بالفائدة من الجمعية.
10. العدل في توزيع الأرباح، على أن يؤخذ بعين الاعتبار التعامل مع الجمعية. فالعضو الذي كان يشتري من الجمعية يعطى نسبة ربح أعلى من غيره من الأعضاء.
11. أن يكون للعضو صوت واحد في انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية مهما كان نصيبه من الحصص.
12. أن ينحصر جهد الأعضاء في اجتماعاتهم الخاصة بالجمعية في ما يخص الجمعية فقط، وأن لا تشوب هذه الاجتماعات اهتمامات بأمور أخرى لا تخص عمل الجمعية.
13. إذا كان هناك جمعية تعاونية أخرى في المنطقة نفسها، فيجب أن يسود التعاون بينهما وليس التنافس في السوق نفسه، بل ويجب أن يكون عملهما تكاملياً لتعزيز الفائدة من عمل الجمعية.

إذا ما كان هناك التزام واضح وقوي بهذه المبادئ، فإن نجاح الجمعية محقق ما لم يكن هناك تدخلات خارجية لا علاقة لأداء الجمعية بها، مثل بيئة قانونية غير مشجعة للعمل التعاوني، أو سياسات حكومية متشددة تجاه التعاونيات، أو إجراءات الاحتلال كما في الحالة الفلسطينية.

3-2 تطور العمل التعاوني في الأراضي الفلسطينية

يمتاز المشروع التعاوني عن الشركات المساهمة الربحية في أن عدد الأصوات في المشروع التعاوني متساوٍ لكل عضو مهما كانت قيمة الأسهم التي يمتلكها، بينما في الشركات المساهمة يرتفع نصيب المساهم في الأصوات بارتفاع عدد أسهمه. كما أن توزيع الأرباح في التعاونية يكون من خلال نسبة معينة من الأرباح، توزع كفائدة ثابتة على الأسهم، ويتم توزيع القسم الآخر من الأرباح بمقدار تعامل كل عضو مع المشروع

التعاوني. فإذا كان المشروع التعاوني هو دكان استهلاكي، فإن العضو الذي يعتمد بشكل أكبر في مشترياته على هذا الدكان، فإن له حصة أكبر من الأرباح مقارنة بباقي الأعضاء.

يعود تاريخ التعاونيات الفلسطينية إلى عشرينيات القرن الماضي، عندما أسست مجموعة من القرى الفلسطينية في تموز 1924 جمعية تعاونية أسمتها "جمعية تعاون القرى" كان أعضاؤها مزارعين من 25 قرية فلسطينية، وهدفت هذه الجمعية إلى تحسين أوضاع الفلاحين الفلسطينيين، وسبق إنشاء هذه الجمعية صدور أول قانون للتعاون في فلسطين في مطلع العشرينيات من قبل سلطات الانتداب البريطاني. وتلا جمعية تعاون القرى مجموعة من الجمعيات التعاونية مثل جمعية منتجي التبغ في عكا عام 1924، وجمعية منتجي البرتقال في يافا عام 1930. ومع نهاية عام 1946 بلغ عدد الجمعيات التعاونية الفلسطينية 244 جمعية تعاونية بعدد أعضاء 12571 عضواً، وبرأسمال أسهمي بلغ 85.5 ألف جنية فلسطيني، وأموال مقترضة بقيمة 286.4 ألف جنية فلسطيني. وتوزعت هذه الجمعيات ما بين 148 جمعية تسليف وتوفير ريفي، و25 جمعية استهلاكية، و23 جمعية زراعية متعددة الأغراض، و21 جمعية نقل عمالي، و18 جمعية تسويق زراعي، وجمعيتان للتسليف والتوفير في المدن، والباقي توزعت لأهداف مختلفة [أبو عون، 1994].

يذكر أن الحركة التعاونية في فلسطين بدأت مبكراً إذا ما قورنت بالدول العربية الأخرى، ويعود ذلك إلى تأثر الوسط الفلسطيني بظهور التعاونيات اليهودية وما حققته من إنجازات. فقد بدأت الحركة الصهيونية الإسرائيلية بتشكيل اليهود ضمن تجمعات تعاونية لديها مشاريع اقتصادية منتجة. فقد بلغ عدد اليهود الأعضاء في الجمعيات التعاونية اليهودية في عام 1937 (243,327) عضواً مشكلين بذلك 61.5% من إجمالي اليهود في ذلك الوقت، في المقابل بلغت هذه النسبة بين الفلسطينيين 0.5% فقط.

واجهت الجمعيات التعاونية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني مجموعة من المشكلات، تمثلت في القوانين واللوائح التي وضعها الانتداب البريطاني، مما مكّن بشكل

أساسي من تقديم الدعم الكامل للتعاونيات اليهودية من توفير الأموال والمعدات، وتسويق منتجاتها محلياً وخارجياً. كما واجهت التعاونيات الفلسطينية وقتها مشكلة ضعف الأفكار والمبادئ التعاونية، وعدم وجود قناعة راسخة وقوية بجدوى الحركات التعاونية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل من البنوك.

وبعد قرار تقسيم فلسطين عام 1948 أصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية في الضفة وقتها 42 جمعية فقط، أغلبها جمعيات تسليف وتوفير، فضلاً عن ذلك فقد كانت مجمدة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها. وعندما قررت الحكومة الأردنية تنشيط الزراعة الفلسطينية، وإعادة تفعيل الحركة التعاونية، أصدرت قانون التعاون رقم (17) لعام 1956، ونظام جمعيات التعاون رقم (1) لعام 1957 الصادر بمقتضى المادة 58 من قانون التعاون. وفي عام 1959، تم تأسيس الاتحاد التعاوني الأردني، الذي عزز انتشار النشاطات التعاونية ووسّعها. وفي عام 1963، تم إنشاء المعهد التعاوني من أجل تدعيم الحركة التعاونية، حيث أخذ على عاتقه مهام التدريب والتثقيف التعاوني. وفي عام 1964، تم إنشاء اتحاد مراقبة الحسابات كجمعية تعاونية لتدقيق حسابات الجمعيات التعاونية المختلفة. ومهما يكن من أمر فقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية لغاية عام 1967 في الضفة الغربية 222 جمعية، تضم 14400 عضو [عبيدات، 1989].

وكان لحرب 1967 تأثير سلبي وحاد على الحركة التعاونية في الضفة والقطاع، أدى إلى تجميد جميع أنشطتها في الفترة الأولى التي تلت احتلال الضفة والقطاع، ووضعت جميع الجمعيات التعاونية تحت إشراف ضابط القيادة لشؤون التعاون والعمل التابع لإدارة الحكم العسكري في الضفة الغربية. ومرت التعاونيات في الضفة بعد حرب حزيران 1967 بثلاث فترات جوهرية في حياة العمل التعاوني. اتسمت المرحة الأولى بالركود وكانت خلال الفترة ما بين 1967–1975، وشهدت الفترة الثانية (ما بين 1975–1979) نهوضاً للجمعيات التعاونية. أما المرحلة التي تلت 1979 فقد شهدت فيها التعاونيات نمواً اقتصادياً ملموساً.

اتسمت المرحلة الأولى بقرار المنظمة التعاونية الأردنية بتجميد المساعدات والتمويل للجمعيات التعاونية في الضفة، وهذا بدوره أثر سلباً على قدرة التعاونيات في التوسع في نشاطاتها، وأصبح الهدف الرئيس للتعاونيات في ذلك الوقت هو البقاء على قيد الحياة. أما مرحلة النهوض، فكانت بسبب توجه الاحتلال الإسرائيلي لتنشيط العمل التعاوني، وذلك لإعادة الاعتبار للهيئات والإدارات التعاونية، مع التحفظ الشديد وراء الهدف الضمني والمخفي وراء ذلك. وقامت المنظمات التعاونية الأردنية باستئناف التمويل والمساعدات للجمعيات التعاونية في الضفة، التي تسلّمت في العام 1979 حوالي 1.2 مليون دينار أردني، استفادت منها 37 جمعية تعاونية زراعية. ومنذ العام 1967 ولغاية نهاية العام 1979 بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة 25 جمعية، مقابل 127 جمعية غير زراعية خلال الفترة نفسها.

أما مرحلة النمو التي تلت العام 1979، فقد شهدت نشأة اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وظهور عدد من الهيئات والمنظمات الدولية التي ركزت على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شهدت هذه الفترة نمواً واضحاً في عدد التعاونيات الزراعية، ليصل عددها في العام 1991 إلى 378 جمعية تعاونية، تضم 22,660 عضواً. وكان نصيب جمعيات التسليف والتوفير 149 جمعية، والجمعيات الزراعية الإنتاجية 73 جمعية، و71 جمعية ثروة حيوانية. ولم تكن جميع هذه الجمعيات مسجلة، فقد كان المسجل منها 159 جمعية فقط. أما الجمعيات العاملة سواء مسجلة أو غير مسجلة فقد بلغت 166 جمعية، تضم 14,025 عضواً. وعلى الرغم من هذا النمو الواضح في انتشار التعاونيات الزراعية في الضفة، إلا أنها لا زالت تعاني من ضعف الفكر التعاوني، وضعف الخدمات المساندة مثل خدمات التدريب، وتدقيق الحسابات، وتواضع عدد المرشدين الزراعيين، وضعف الكوادر الفنية والإدارية، وقدم الأنظمة الداخلية للتعاونيات، وعدم الجدية في تطويرها، وضعف البنية التحتية، وضعف الاتحادات التعاونية الزراعية.

في المقابل، لم يشهد قطاع غزة لا مرحلة نمو ولا تطور في المجال التعاوني. فقد بلغ عدد التعاونيات الزراعية في القطاع مع نهاية العام 1991 (28) جمعية بزيادة عشر جمعيات

فقط عن العام 1967. من بين هذه الجمعيات 7 جمعيات عاملة فقط. ويعود عدم قدرة التعاونيات الزراعية في القطاع على النمو إلى قدم قانون التعاونيات المعمول به والذي يعود لعام 1933، ونظام الجمعيات التعاونية الصادر عن المندوب السامي البريطاني، الذي أتاح للانتداب البريطاني ومن بعده الاحتلال الإسرائيلي التدخل وبشكل سافر في عمل هذه التعاونيات، وكان هذا واضحاً في التدخل المباشر من الاحتلال الإسرائيلي في قبول أعضاء جدد في التعاونيات، واشتراط موافقة الحاكم العسكري. كما أن التعاونيات فيها كانت تعمل تحت اسم الجمعيات التعاونية الفلسطينية، الأمر الذي لم يرق للاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى عدم توفر الدعم المالي الذي كان متوفراً للتعاونيات الزراعية في الضفة، وعدم توفر المهارات الإدارية والفكر التعاوني الكافي [أبو عون، 1994].

وعلى الرغم من القيود التي حدّت من قدرات التعاونيات الزراعية في الضفة والقطاع على الانتشار والنمو، إلا أنها تبقى على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية. فقد كان هناك نجاح واضح للتعاونيات في مجال عصر الزيتون، كما كان لها فرص قوية في مجال تصنيع الألبان؛ بسبب تراجع سوق الألبان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة عام 1987، الأمر الذي أدى إلى خسارة مؤسسة الألبان الإسرائيلية نحو 50 مليون دولار سنوياً [روي، 1990].

وشهدت الجمعيات التعاونية بشكل عام، والتعاونيات الزراعية بشكل خاص، نشاطاً واضحاً بعد نشأة السلطة الفلسطينية. وبحسب الإحصائيات المتوفرة عن عدد التعاونيات في الضفة الغربية، فقد بلغ عددها لغاية شهر نيسان عام 2010 (497 تعاونية زراعية وغير زراعية) تضم 43,552 عضواً. من بينها 221 تعاونية زراعية تضم 17,574 عضواً. وشكلت تعاونيات الزراعة النباتية النسبة الكبرى من إجمالي التعاونيات الزراعية، ليبلغ عددها 142 تعاونية (64%) تضم 14,403 أعضاءً (81%)، مقابل 79 تعاونية زراعية حيوانية تضم 3171 عضواً (انظر الملحق رقم 1).

وكان للسلطة الفلسطينية إنجازٌ واضحٌ في إدارة العمل التعاوني، حيث أنشأت دائرة التعاون التابعة لوزارة العمل، التي قامت بالعمل على تنظيم عمل الكثير من الجمعيات

التعاونية وتصويبها، وتنشيط العديد من الجمعيات، ووضع بعضها تحت التحقيق والتصفية. فخلال فترة عملها، قامت الدائرة بشطب 572 جمعية تعاونية، ووضع 200 جمعية قيد إجراءات التحقيق والتصفية. فقد أجازت المادة 40 من قانون التعاون أن توضع الجمعية تحت التحقيق بناءً على طلب غالبية أعضاء الهيئة الإدارية، وبعد ذلك توضع تحت التصفية بموجب المواد (44 و45 و46 و47)، وبموجب المادة 49 يحق لدائرة التعاون شطب الجمعية من سجلات الجمعيات التعاونية. وفي عام 2004، صدر قرار (8/14م.و/ا.ق) من مجلس الوزراء بخصوص الانتخابات في المنظمات غير الحكومية، الذي يعطي الوزارات جهة الاختصاص بتجميد أية شخصية اعتبارية أهلية لم تعقد اجتماعات الهيئة العامة، أو إجراء الانتخابات، أو تصويب وضعها المالي [www.Palcoops.ps].

3-3 تاريخ وتطور العمل التعاوني الزراعي في مجموعة من الدول العربية

تعتبر مصر رائدة العمل التعاوني العربي؛ لأنها حققت نجاحات تعاونية يشهد لها، وذلك لوجود كوادر تعاونية صادقة ونشيطة أمثال "عمر بك لطفي"، الذي اشتغل في العمل التعاوني منذ عام 1906، وعمل على حث النظم والمبادئ التعاونية، وتنظيم الجمعيات وطرق إدارتها، وركّز على تكييف القوانين لدعم العمل التعاوني في مصر. وبمساندة من الطبقة المستنيرة في مصر، تم سن قانون التعاون في حزيران 1914، وعلى الرغم من النواقص التي تعيب هذا القانون، إلا أنه يعتبر نقلة نوعية في مجال العمل التعاوني في مصر.

وبعد ثورة الاستقلال عام 1919، أصبح هناك اهتمام لدى وزارة الزراعة المصرية لتطوير الحركة التعاونية في مصر، فقامت بتأسيس قسم خاص للتعاون، يقوم بوضع الخطط والنظم للإرشاد والتأسيس والإشراف على الحركة التعاونية. وفي عام 1923، كانت أهم المحطات في تاريخ الحركة التعاونية في مصر، إصدار الحكومة قانون التعاون، الذي سهّل تأسيس التعاونيات الزراعية. وفي عام 1925، قررت وزارة المعارف تدريس علم

التعاون في مدارس المعلمين الأولية، وكانت هذه الخطوة خطوة مهمة في طريق تعزيز النهضة التعاونية الحديثة. وفي عام 1927، تم إصدار قانون جديد للتعاون يعالج مواطن الضعف في قانون التعاون لسنة 1923 [المرعشلي، 1929]. وكان للجمعيات التعاونية الزراعية دور بارز في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلا أنه ومع تبنّي السلطات المصرية لسياسات السوق الحرة في مطلع السبعينيات، وتحرير أسواق المنتجات الزراعية، وتوقفها عن تقديم الخدمات، ودعمها لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وتحرير الأرض الزراعية، فقد تأثرت الجمعيات الزراعية بشكل كبير، وغاب دورها في التنمية والإرشاد والتسويق، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتنظيم الفلاحين.

ويعرض [نصيف، 2007] طرق إنقاذ التعاونيات الزراعية في مصر من خلال تجديد قوانين التعاونيات الزراعية، وإنشاء بنك خاص بالتعاونيات الزراعية قادر ومؤهل على تمكينها من القيام بمهامها الائتمانية والإنتاجية فى ظل مراعاة الأوضاع الحالية للفلاحين والإنتاج الزراعي، مع ضرورة أن تحظى التعاونيات الزراعية بنسبة لا تقل عن 70% من الإنتاج المحلي من الأسمدة؛ لحماية الزراعة المصرية من المخاطر الكبيرة التي تعرضت لها في الربع الأخير من القرن الماضي نتيجة لسلوك المحتكرين؛ بالإضافة إلى إجراء انتخابات جادة وحقيقية لكافة التعاونيات الزراعية، وتحت رقابة صحيحة من الجمعيات العمومية، وذلك لضمان استقلالية الحركة التعاونية وتفعيلها، حيث يرفض الفلاحون أن تصبح مقدرات الحركة التعاونية في يد أصحاب رؤوس الأموال المعاصرين، ويسعون إلى ديمقراطية تعاونية حقيقية.

وتأثرت الحركة التعاونية في السودان بالتجربة التعاونية المصرية، فتشكلت تعاونيات زراعية تخدم صغار المزارعين بالريف. ففي عام 1995، بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية أكثر من 9,000 جمعية. وللقطاع الزراعي السوداني دور كبير في الاقتصاد السوداني، فنسبة السودانيين الذين يعملون في الزراعة بلغت 80%. وتشكل حوالي 80% من صادرات السودان المباشرة وغير المباشرة، و95% من الصادرات غير النفطية. وتشكل حوالي 50% من دخل الحكومة. وعلى الرغم من هذا كله لا زالت الزراعة تعاني من تواضع الاهتمام الحكومي، فلم تتجاوز حصتها من الإنفاق العام 5% في العام

2004. وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جداً إذا قورنت بحصة الزراعة في دول العالم الثالث مثل الهند، التي أنفقت 39% من ميزانيتها على الزراعة في العام نفسه. كما أن نصيب القطاع الزراعي من التمويل التجاري لم يتجاوز 11% من جملة القروض، وقد دفع النقص الشديد في التمويل الذي عانت منه الحركة التعاونية السودانية إلى قيام بنك التنمية التعاوني برأسمال قدره خمسة ملايين جنيه عام 1982. وبلغت مساهمة الدولة حوالي ثلاثة ملايين جنيه، ومليوني جنيه هي مساهمة قطاع التعاون. وفي عام 1984، بلغت استثمارات البنك في جميع الأنشطة التعاونية حوالي 15.5 مليون جنيه [العتيبي، 2009].

أما في الأردن، فقد مرت الحركة التعاونية في مراحل أربع: الأولى (1952–1962) تبدأ من تاريخ صدور أول قانون للتعاون رقم (39) لسنة 1952، الذي أسست بموجبه دائرة الإنشاء التعاوني التي أوكل إليها مهمة نشر الوعي التعاوني، وتسجيل الجمعيات التعاونية والإشراف عليها ومراقبتها وتمويلها. وبعد أربعة أعوام من صدور هذا القانون تم تعديله بقانون رقم (17) لسنة 1956، وهو القانون نفسه المعتمد في الضفة الغربية لغاية يومنا هذا. وفي عام 1959 تم تأسيس الاتحاد التعاوني المركزي الأردني، الذي سعى إلى خدمة الحركة التعاونية من خلال دائرة الإنشاء التعاوني. وكان تأسيس جمعيات تعاونية للتسليف والتوفير أحد أبرز التوجهات لخدمة الريف الأردني، وقد تأسست هذه الجمعيات لمبررات اقتصادية نتيجة تفشي الربا والاستغلال والاحتكار، ولمبررات اجتماعية على مبدأ التعاون وليد الحاجة. ومن أهم ميزات هذه المرحلة ضعف التمويل بسبب قلة الأموال المخصصة للحركة التعاونية، حيث كانت القروض التي تمنح للجمعيات التعاونية هي موسمية فقط، هذا بالإضافة إلى المشكلات الإدارية والتنظيمية المتمثلة في قلة عدد الموظفين المدربين.

وخلال المرحلة الثانية (1963–1972) توسعت الحركة التعاونية وأنشئت أجهزة تعاونية مثل: المعهد التعاوني، واتحاد مراقبة الحسابات. أما في المرحلة الثالثة (1973–1992) فقد حققت المنظمة التعاونية قفزة كبيرة في بداية الثمانينيات، سواء فيما يتعلق بتنويع الخدمات، أو في تأسيس الجمعيات، أو في توفير الكادر الفني والإداري. ومن أهم المشاكل التي عصفت بالجمعيات التعاونية خلال هذه المرحلة، تجميد نشاط البنك

التعاوني في العام 1988، فقد دفع هذا التجميد المنظمة التعاونية الأردنية إلى إعادة ترتيب أوضاعها المالية الإدارية، وإعطاء الأولوية للجهد الخاص، الذي يقوم به أعضاء الجمعيات التعاونية لخدمة جمعياتهم تحت إشراف المنظمة التعاونية الأردنية.

وفي المرحلة الرابعة (ما بعد عام 1993) ضاعفت المنظمة التعاونية الأردنية جهودها في دعم الحركة التعاونية الأردنية وتطويرها من خلال الجمعيات التعاونية، وإعادة هيكلة قطاع التعاون. ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة صدور قانون التعاون رقم (18) لسنة 1997، الذي أنشئت بموجبه المؤسسة التعاونية الأردنية بوصفها مؤسسة رسمية، تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. كما صدر نظام الجمعيات التعاونية رقم (13) لسنة 1998. ومن أبرز ملامح هذه المرحلة أيضاً منح الجمعيات التعاونية والاتحادات التعاونية سقفاً أوسع من الحرية في اتخاذ قراراتها وتسيير أمورها. بالإضافة إلى تحقيق نمو متزايد في تسجيل الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها، والتركيز على الإرشاد التعاوني، ومراقبة حسابات الجمعيات التعاونية وتدقيقها. [www.jcc.gov.jo].

أما في العراق، فقد ولدت الحركة التعاونية الزراعية من رحم معاناة المزارع العراقي لفترة طويلة من الزمن. ففي عام 1981 بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية 1,922 جمعية، وبلغت نسبة العاملين فيها في عام 1985 حوالي 11% من مجموع القوى العاملة في القطاع الزراعي. ومهدت التعاونيات الزراعية العمل على تركيز الإنتاج، وظهور مؤسسات التكامل الأفقي والعمودي البدائية في الزراعة، وأرست تقاليد العمل الجماعي، وأدخلت أساليب الزراعة الحديثة ولو في أضيق الحدود. كما أسهمت في إصدار تشريعات قانونية تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات الزراعية مع منظمات البيئة المحيطة بها، وذلك لضمان تجهيز هذه التعاونيات بالماكينات والآلات الزراعية وحصصها من الموارد المائية والطاقة. كما شجعت الفلاحين على الانضمام إلى التعاونيات الزراعية من خلال بناء القرى النموذجية المجهزة بالماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكات الصرف الصحي، إضافة إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مستلزمات الحياة، والدعم الحكومي المالي للمنتجين الزراعيين التعاونيين، وتحسين مستوى دخلهم. وتسهيل منح القروض الزراعية الضرورية للجمعيات التعاونية الزراعية وبفوائد تشجيعية [الحافظ، 2008].

4- المشاكل التي تواجه عمل الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية

يشترك المزارعون والتعاونيات الزراعية في أغلب مشكلاتهم؛ لأنهم يعيشون الظروف الاقتصادية والسياسية نفسها. وعلى الرغم من أن نشأة التعاونيات الزراعية جاءت لمحاولة حل مجموعة من المشكلات التي يواجهها المزارعون فرادى، إلا أن بعض هذه المشكلات لا زالت قائمة، لأن الأسباب التي خلقت هذه المشكلات أقوى من أن تحلها جمعية تعاونية. كما أن هناك مشكلات تتفرد بها التعاونيات مثل: مشكلات إدارية، ومشكلات العلاقات العامة، وكتابة التقارير، وأمور التنسيق وغيرها من المشكلات التي سنأتي على ذكرها بالتفصيل.

سيركز هذا الفصل من الدراسة على أكثر المشكلات وأهمها، التي تقف عائقاً أمام تطور الحركة التعاونية الزراعية وزيادة مساهمتها في النشاط الزراعي الفلسطيني، التي تبيّن جلياً من خلال المقابلات التي أجراها الباحث. إن معرفة هذه المشكلات يساعدنا في التعرف على الأسباب التي تقف وراء انحراف العمل التعاوني الزراعي في فلسطين عن مبادئ العمل التعاوني، كما سنراه في الفصل الخامس.

4-1 مشكلات التسويق الزراعي

يعرف التسويق الزراعي على أنه ذلك الجزء من الدورة الإنتاجية، الذي يضم مجموعة العمليات التي تؤدي إلى انتقال ملكية المنتجات الزراعية من المنتج (المزارع) إلى المستهلك النهائي، ويشمل مفهوم التسويق كلا السوقين، أي مدخلات الإنتاج من جهة، ومخرجاته من جهة أخرى. بمعنى أن العملية التسويقية تشمل ثلاثة أطراف وهم: المزارعون والوسطاء التجاريون والمستهلكون. وكل طرف يريد أن يحقق أعظم منفعة له، ومنفعة كل طرف تكون على حساب منفعة أحد الأطراف الأخرى. بمعنى أن هناك

تضارب مصالح بين الأطراف الثلاثة. ولا تتحقق الكفاءة التوزيعية إلا إذا تحقق أكبر قدر من المنفعة لكل طرف وبشكل متزامن. ولا شك أن تحقيق الكفاءة التسويقية سترفع من مستوى الدخول للمزارعين، وتوفر الإنتاج الزراعي للمستهلك بأسعار معقولة، وبالتالي تحقيق نوع من الأمن الغذائي على المستوى الكلي [السروجي، 2009].

وتعتبر مشكلة التسويق الزراعي في فلسطين من أهم المشاكل التي تعاني منها التعاونيات الزراعية، وأكثرها شيوعاً في الضفة والقطاع. وبدون القدرة على تسويق الإنتاج الزراعي، وبالأخص دولياً، فإنه يستحيل تحقيق أية تنمية. فربحية المزارع، وبالتالي تحسين مستوى دخله لا تعتمد فحسب على حجم الإنتاج القادر على إنتاجه، بل تعتمد أيضاً على قدرته على الوصول إلى الأسواق المناسبة، والبيع بأسعار مناسبة. فالإنتاج، سواء الزراعي أو غير الزراعي، لا يعتبر عرضاً (Supply) إذا لم يكن قادراً على الوصول إلى السوق.

إن تحقيق الكفاءة التسويقية ممكن في حال غياب عوامل خارجية (Externalities) تعرقل هذه الكفاءة. وفي الحالة الفلسطينية تعاني عملية التسويق الزراعي من مجموعة من هذه العوامل، التي حرمت السوق الفلسطينية من الكفاءة التسويقية، وتتمثل هذه العوامل في ضعف مهارات التسويق لدى المزارعين، وغياب المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية وعن حركة الأسعار في المستقبل القريب، وغياب التأمين على الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى ارتفاع رسوم أسواق الخضار، وارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والمنافسة غير المتوازنة من قبل المنتجات الزراعية الإسرائيلية، وتعدد الوسطاء التجاريين [السروجي، 2009]. أضف إلى ذلك الإجراءات الاحتلالية المتمثلة في عرقلة الحركة الداخلية بسبب الحواجز بين المدن الفلسطينية. وفي الوقت الذي يصل فيه المنتج الزراعي الإسرائيلي إلى الأسواق الفلسطينية، فإن المزارع الفلسطيني إذا أراد أن يسوّق في السوق الإسرائيلية فإنه يتعرض إلى الكثير من المشكلات أهمها: إجراءات المعابر المعقدة التي تجبر البضاعة الفلسطينية على الانتظار لفترات طويلة، مما يؤدي إلى تراجع في جودة المنتج وزيادة التكاليف. كما أن المزارع الفلسطيني غير محمي من قبل الحكومة الفلسطينية في تعامله مع تجار أو وسطاء إسرائيليين ضد أية عملية نصب أو تأخير في المستحقات المالية، ناهيك عن وجود مجموعة كبيرة من الشيكات المرتجعة، ولغاية الآن

لا يوجد حل لهذه المشكلة. كما أن عملية التفتيش من خلال الكلاب وتعريض المنتج للشمس يعمل على إتلاف المنتج. كل هذه الإجراءات عملت على ضعف التسويق في السوق الإسرائيلية.

وعلى الرغم من كل هذه المشاكل التسويقية، فإن دور التعاونيات الزراعية لمساعدة المزارع تسويقياً لا يزال محدوداً. فالتعاونيات الزراعية التسويقية محدودة ولا يشكل أعضاؤها إلا نسبة قليلة. وجاءت أغلب التعاونيات الزراعية الموجودة لمحاولة تجنب جشع التجار للمزارعين واستغلالهم، وتعظيم أرباحهم من خلال رفع أسعار مدخلات الإنتاج. كما جاءت التعاونيات لتوفير مستلزمات الإنتاج غالية الثمن مثل جرارات زراعية وحصادات وغيرها، وأهداف أخرى سنأتي على ذكرها. أما مساهمة التعاونيات في عمليات الإنتاج النهائية وعمليات التسويق فهي ضعيفة جداً. إلا أنه لا بد أن نذكر بعض المحاولات لبعض التعاونيات في التسويق، وذلك من خلال مبادرات من مؤسسات مساندة، حيث كانت هناك مساهمة لبعض تعاونيات تربية النحل، وتعاونيات عصر الزيتون في معارض "زادنا". وكان هناك دور لشركة (ريف) التابعة للإغاثة الزراعية في تسويق زيت الزيتون وبأسعار أعلى من سعر السوق. واشتركت بعض الجمعيات في برنامج "إنتاجنا" المنفذ من قبل شركة حلول للتنمية الاستشارية، الذي يهدف إلى زيادة حصة المنتج الزراعي الفلسطيني في السوق الفلسطينية.

ومن الأمثلة على الجمعيات التي اشتركت في برنامج "إنتاجنا" جمعية الجفتلك، التي سوقت الخضار من خلال هذا البرنامج ست مرات، إلا أن الجمعية وجدت أن هذا البرنامج واجه مشكلة إغراق السوق الفلسطينية بالزراعة الإسرائيلية، وبأسعار بخسة، وبنوعية متدنية. ويذكر أن المستهلك الفلسطيني يفضل المنتج الرخيص بغض النظر عن مصدر زراعته. ولا يمكن لهذا البرنامج أن يحقق إنجازاً ملموساً بدون حماية من السلطة الفلسطينية ضد عمليات الاستيراد من إسرائيل.

وكان هناك إدراك فلسطيني ودولي بأهمية تنمية قدرات الإنتاج الزراعي الفلسطيني حتى تكون بمستوى النوعية اللازمة للتصدير، حيث نفذت الإغاثة الزراعية مشروع الجلوبال

جاب (Global Gap) وهو اختصار لـ (Global Good Agricultural Practices)، وذلك بالتعاون مع مؤسسة ACDI VOCA، والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وتلخص هدف هذا المشروع في المحافظة على حصة المنتج الفلسطيني في السوق العالمي، وضمان توفير منتج آمن وخالٍ من الكيماويات للمستهلك الفلسطيني. وقد استفاد من هذا المشروع 9 جمعيات تعاونية تضم 145 مزارعاً، أصبحوا مؤهلين وحاملي شهادات تثبت أنهم منتجو زراعة آمنة. فمن خلال هذا المشروع، تم تدريب المزارعين على تحضير الأرض للزراعة بطريقة مناسبة للظروف الصحية وللتصدير، واستعمال مواد مسموح بها وغير ممنوعة، وتدريبهم على الممارسات السليمة في الزراعة والآلية الآمنة والسليمة في التعامل مع المبيدات الحشرية. وتم تزويد الجمعيات بقائمة من المبيدات المسموحة والممنوعة. كما تم تدريب المزارعين على عملية التوثيق فيما يتعلق بأوقات الزراعة والرش، وتعبئة ملف شهادة الجلوبال جاب، وبعد ذلك تم إخضاع المزراعين للتفتيش، وبناء على ذلك تم الحصول على شهادة جلوبال جاب. وإذا كان هناك أية ممارسة خاطئة من المزارع، فإنه يتم حرم المزارع والجمعية من الحصول على هذه الشهادة.

وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع، إلا أن مسؤولية الجهة القائمة على تنفيذه تنتهي عند تأهيل المزارعين ليصبحوا قادرين على الإنتاج التصديري وإعطائهم شهادات بذلك، ومساعدتهم في اختيار شركة تسويق إسرائيلية، وهذا غير كافٍ على الإطلاق، لأنه بدون منافذ إلى الأسواق الخارجية ستبقى شهاداتهم حبراً على ورق مادامت إجراءات الاحتلال باقية/قائمة على المعابر. بناء على ما سبق، اختارت جمعية الأرض الزراعية التعاونية في الجفتلك، وبعد التنسيق مع الإغاثة الزراعية شركة "العارظاه" الإسرائيلية لتسويق إنتاج الجمعية. ولغرض إخضاع الإنتاج للمواصفات والمقاييس الإسرائيلية، تم إجبار الجمعية على إرسال إنتاجها إلى بيت التعبئة والتدريج (التصنيف) التابع للمستوطنات الإسرائيلية في الأغوار، حيث طلب هذا البيت تكلفة على كيلو البندورة الواحد 2.5 شيقل، وكيلو الفلفل 1.7 شيقل، بالإضافة إلى 14.5% من قيمة المبيعات في الخارج. ويذكر أن عملية التسعير تأتي لأسبوع واحد فقط، وهذا غير كاف للقيام بعملية الزراعة على أساس هذا التسعير، وقد شكل هذا مخاطرة كبيرة جداً لدى الجمعية ولدى أعضائها.

وللإطلاع أكثر على المشكلات التي واجهت التعاونيات الزراعية في محاولتها لتسويق إنتاجها في الأسواق الخارجية نعرض دراسة الحالة التالية.

في عام 2007، اشتركت "جمعية باقة الشرقية التعاونية للخدمات الزراعية" في مشروع "Global gap"، وذلك بالتعاون بين ACDI VOCA، والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID"، والإغاثة الزراعية. ومن خلال هذا المشروع، استطاع أعضاء من الجمعية حضور مجموعة من الدورات التدريبية التي حسنت بالفعل السلوك الإنتاجي لديهم. وكان من بين هذه الدورات التدريب على أساليب المكافحة المتكاملة، والري والتسميد، وإدارة المزارع في المزرعة، وإدارة المشاريع، وإدارة القروض، والإسعافات الأولية.

وحصلت الجمعية على مشروع بيت بلاستيكي بمساحة 600 مترً مربع ممول من " USAID"، وبتنفيذ من المركز الفلسطيني للتنمية. واستفاد منه 20 مزارعاً، وفي هذا البيت تمت زراعة البندورة الكرزية للتصدير. ومن خلال "USAID"، تم إبرام اتفاقية مع شركة "Agro Star" الإسرائيلية لتصدير المنتج إلى هولندا، وبعد الانتهاء من الدورات التدريبية حصلت الجمعية على الشهادة، وذلك بعد أن ثبت أمام المهندسين الزراعيين أن الجمعية تعمل بالطريقة السليمة. بعد ذلك حصلت الجمعية من خلاله على ثلاجة لحفظ الخضار.

وعلى الرغم من أن هذا المشروع بدأ بداية سليمة وجادة من أجل تعزيز القدرة التصديرية للزراعة الفلسطينية، إلا أنه فشل بسبب مجموعة من المشاكل وهي:

1. تم التنسيق مع مورد إسرائيلي لتزويد الجمعية بالبذور اللازمة لإنتاج البندورة الكرزية حسب ما هو مطلوب في السوق الهولندية، إلا أن الصنف الذي تسلّمته الجمعية غير الصنف المتفق عليه، وقد تم اكتشاف ذلك بعد زراعته.
2. تم إرسال الدفعة الأولى إلى هولندا من خلال الباخرة وهي آلية النقل الأقل تكلفة، أما الدفعة الثانية فكانت من خلال الطائرة. وبعد أن خصمت شركة التصدير تكاليف النقل لم يتبق للمزارعين شيء، بل طالبت شركة التصدير مبالغ من المزارعين لتغطية تكاليف النقل.
3. كان الاتفاق مع الشركة المصدرة على تزويد الجمعية بقائمة الأسعار لفترة أسبوع قبل القيام بالقطف، وقد التزمت الشركة بذلك لمدة شهر، ثم توقفت بعدها اعتقاداً منها أن الجمعية قد التزمت مع الشركة ولا مجال للتراجع.

4. كانت البضاعة في البداية تصدر باسم " صنع في إسرائيل" إلى أن تدخلت وزارة الزراعة الفلسطينية مطالبة بأن يتم وضع" صنع في فلسطين" على العبوات. وعلى الرغم من أن شركة التصدير الإسرائيلية وافقت على ذلك، إلا أنها أصبحت تسلك سلوكاً غير سليم، فقد كانت تؤخر إرسال الشحنة إلى السوق الهولندي، ولا أحد غير الله يعلم ما هي الظروف التي تم تأخير البندورة فيها. ولا يوجد هناك آلية رقابة على شركة التصدير ولا حتى آلية إلزامها بتسليم المنتج خلال فترة محددة من الزمن. وبهذا أصبحت البندورة غير منافسة في السوق الخارجية، بل على العكس أعطت انطباعاً سلبياً لدى المستهلك الهولندي أن الزراعة الفلسطينية سيئة.

هذه العملية أدت إلى خسارة المزارع الذي قام بشراء الأشتال على حسابه الخاص، وتقدر قيمة الخسارة الكلية لأعضاء الجمعية حوالي 250 ألف شيقل. ولم تحصل الجمعية على أي تعويض، وأما الثلاجة فغير مستغلة الآن؛ لأن البضاعة حالياً ليست للتصدير.

وفي الوقت الذي يواجه الفلسطيني جميع عوامل المخاطرة، فإن المزارع الإسرائيلي مؤمن من هذه المخاطر. فهناك شركات تأمين إسرائيلية تضمن سعر أدنى لكل صنف من أصناف الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، فإذا ما انخفض سعر السوق عن هذا السعر يعوض المزارع هذه الخسارة، ويقوم ببيع هذا المنتج في الأسواق الفلسطينية، ومهما كانت أسعارها بخسة يبقى المزارع الإسرائيلي رابحاً.

وحتى تكون التعاونيات الزراعية قادرة على التسويق، فإنه يجب أن يتوفر لديها مخازن وثلاجات للخضار، حتى تستطيع عرض إنتاجها في الوقت المناسب لتحصل على أفضل سعر. كما يجب أن يتوفر لديها بيوت للتعبئة والتدريج، وأن لا تكون تحت رحمة بيوت التعبئة الإسرائيلية. كما لا يمكن أن يكون للتعاونيات الزراعية قدرة تسويقية، بدون أن تكون للسلطة الفلسطينية سيطرة كاملة على المعابر مع إسرائيل، لحماية المزارعين من التصرفات غير المحسوبة من تجار الخضار الفلسطينيين الذين يغرقون السوق الفلسطينية بالإنتاج الزراعي الإسرائيلي، ويخفضون السعر بشكل يكبد المزارع الفلسطيني خسائر.

ومن بين المشكلات الرئيسة التي عانت منها مجموعة من التعاونيات وأضرت بقدرتها المالية، منافسة القطاع الخاص لها. فتعاونية "سنيريا"، التي فتحت محلاً لبيع الأعلاف، حققت في البداية أرباحاً جيدة، إلا أن منافسة التجار لها، وتخفيض سعر كيس العلف أضعف القدرة التنافسية لمشروعها. كما أن القدرات المالية للتجار أكبر منها لدى التعاونيات الزراعية؛ لأن التجار يوصلون أكياس الأعلاف إلى بيوت المزارعين مجاناً، وهذا ليس في مقدور التعاونية؛ لأن ذلك يتطلب شراء سيارة، وهو ما لم يكن متوفراً لدى التعاونية.

وصفوة القول، إن حدود قدرة التعاونيات الزراعية على مساعدة أعضائها في التسويق الخارجي محدودة ضمن بعض المؤسسات المساندة مثل شركة ريف، وشركة حدائق فلسطين التابعة لمجموعة شركات سنقرط. وباءت كل محاولات التسويق المباشر من التعاونيات إلى الأسواق الخارجية بالفشل، بسبب الإجراءات الإسرائيلية. أما مساهمات التعاونيات الزراعية في التسويق المحلي، فقد ظلت ضعيفة ومحصورة في بعض المعارض التي تديرها مؤسسات فلسطينية مساندة.

4-2 ضعف رؤوس الأموال وتآكلها، وسوء استغلالها والحفاظ عليها

كما ذكر في البند الخاص بمبادئ العمل التعاوني، أنه حتى تبقى التعاونية قائمة ومستمرة وقادرة على إفادة أعضائها، فلا بد من وجود مشاريع اقتصادية مدرة للدخل يجتمع حولها الأعضاء، ولكي تكون الجمعية قادرة على إنشاء هذه المشاريع والحفاظ عليها، فلا بد من توفر رؤوس أموال كافية وحسن إدارة لهذه الأموال. إن توفير رؤوس الأموال تعدّ من التحديات التي تواجه التعاونيات، وبخاصة الحديثة منها، التي لم تثبت بعد كفاءتها وجديتها في خدمة أعضائها. فالتعاونيات الحديثة تبدأ برسوم انتساب وأسهم قليلة لتشجع الأعضاء على الانتساب لديها، فلا يتوقع أن ينضم أي مزارع إلى الجمعية برسوم انتساب عالية بدون أن يرى المزارعون إنتاجاً فعلياً لها.

ولمحاولة تنشيط رؤوس أموال الجمعيات وزيادتها، اتجهت هذه الجمعيات إلى مساعدات الدول المانحة، التي كان لها دور واضح وملموس في دعم التعاونيات الزراعية. وكانت هناك نجاحات واضحة لبعض الجمعيات في استقطاب مساعدات من جهات مانحة على شكل مشاريع، وهذا مرتبط بشكل رئيس بقدرة رئيس الجمعية على التشبيك مع هذه المؤسسات، وعلى علاقاته مع المؤسسات الفلسطينية المنفذة لهذه المشاريع، ومرتبط أيضاً بالخلفية الحزبية لرئيس الجمعية، وبمدى استعداد الأعضاء للمساهمة في هذه المشاريع. ومن الجدير ذكره هنا، أن الجهات المانحة والمنفذة لهذه المشاريع، تشترط تنفيذها عن طريق التعاونيات الزراعية، الأمر الذي يعزي نجاح هذه الجمعيات في زيادة رؤوس أموالها بشكل رئيس إلى آلية عمل المؤسسات المانحة. ولا شك أن المساعدات الخارجية كان لها دور واضح في تحريك رؤوس أموال الجمعيات، وفي المساعدة على إقامة مشاريع إنتاجية بحاجة إلى رؤوس أموال أكبر من المتوفر لدى هذه الجمعيات، إلا أن لهذه المساعدات مجموعة من المخاطر على الفكر التعاوني سنأتي على ذكرها في هذا الفصل.

ومن المخاطر التي تهدد قيمة رؤوس الأموال في أرصدة التعاونيات، تذبذب أسعار صرف العملات. وبما أن جميع التعاونيات الزراعية تفرض رسوم الانتساب والأسهم بالدينار الأردني، فإن التزام الجمعية بحقوق الأعضاء مربوط بقيمة الدينار الأردني مقابل الشيقل. و تحتفظ غالبية الجمعيات برؤوس أموالها في البنوك بالدينار الأردني، وإذا ما انخفضت قيمة الدينار فإن قيمة رؤوس الأموال ستنخفض، ولا نعني هنا برؤوس الأموال قيمة أرصدة التعاونيات في البنوك فحسب، وإنما تشمل أيضاً الأصول التي تمتلكها الجمعية من بناء وأرض ومعدات وغيرها.

وتواجه التعاونيات الزراعية مشكلة أخرى لها علاقة برؤوس الأموال، تتمثل في تأخرها في إنشاء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، مما أدى إلى استنزاف رأسمال الجمعية وتآكله. فتكاليف المواصلات والاتصالات والأثاث وبدل الإيجار، يجب أن يتم تغطيته من مشروع إنتاجي مدر للدخل. وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلة ضعف التزام الأعضاء بتسديد كامل اشتراكاتهم دفعةً واحدة، وتسديدها على دفعات وعلى فترات طويلة، إضافة إلى تدني قيمة السهم الواحد بما لا يكفي لتمويل هذه المشاريع. كما أن إدارة المشاريع الإنتاجية

بحاجة إلى مردود كافٍ لتغطية تكاليف تشغيله، وبالأخص تكاليف العمالة فيها، فلا يمكن التفكير في مشروع إنتاجي غير قادر على الديمومة والاستمرارية.

كما واجهت التعاونيات مشكلة التعامل بالدين لأجل. وهذه مشكلة مهمة وجوهرية للغاية، فقد تسببت في فشل مجموعة من التعاونيات وإغلاقها؛ لأنها لم تستطع إدارة مشاريعها الإنتاجية بطريقة تحفظ قيمة رؤوس أموالها، فكانت تتعامل مع المزارعين بالدين، ولم تستطع بعد ذلك إجبار المزارعين على دفع مستحقاتها المالية، الأمر الذي وضعها في أزمة مالية أجبرتها على التصفية والإغلاق.

ومن بين الأمور التي أدت إلى تآكل رؤوس أموال الجمعيات، سوء إداراتها، وضعف اهتمامها، واتكالية أعضاء هيئاتها الإدارية. فأحد شروط الحفاظ على رأسمال الجمعية هو متابعة رئيس الجمعية لمشاريعها، ومتابعة أعضاء الهيئة الإدارية ومحاسبة رئيسها في حال حدوث أي تقصير. وتعكس الحالة الدراسية التالية أحد أوجه سوء الحفاظ على رأسمال الجمعية.

تقدمت جمعية دير غسانة التعاونية الزراعية بطلب إلى مؤسسة أنيرا لمساعدة الجمعية، فوافقت أنيرا على مساعدة الجمعية بجرار زراعي وآليات (درّاسة، عربة (تروله)، سكة حراثة، وخزان ماء)، شريطة أن تكون هناك مساهمة من الجمعية بقسط منه. ولغرض تمويل هذه المساهمة، طلبت الهيئة العامة من كل عضو دفع 125 ديناراً، منها 5 دنانير رسوم انتساب، و120 ديناراً قيمة أسهم، وهذا مؤشر آخر على ضعف رؤوس أموال التعاونيات حتى في المشاريع الزراعية الرئيسة، وبعد هذا الطلب بدأت مجموعة من الأعضاء بالانسحاب من الجمعية ليصبح عددهم 56 عضواً بعد أن كانوا 80 عضواً، لكن باقي الأعضاء التزموا بدفع كامل مساهماتهم، حيث بلغت القيمة الإجمالية لمساهمة الجمعية خمسة آلاف دينار من قيمة الجرار البالغة 35 ألف دولار.

بعد ذلك، تم توظيف سائق من القرية ليقوم بالعمل على الجرار على أساس أن يقوم بتمويل مصاريف الجرار من العائدات، واستمر السائق بالعمل على الجرار لمدة سنة، دون متابعة لا من رئيس الجمعية ولا من الهيئة الإدارية، وبعد سنة جاء السائق مطالباً بثمن وقود الجرار، فصدم رئيس الجمعية قائلاً أين العائد من العمل على الجرار طوال السنة، فأجابه السائق بأن الجرار كان يعمل بالدين، والغالبية لم تلتزم بدفع المبالغ المترتبة عليها كاملةً. وبعد ذلك تم سحب الجرار الزراعي منه، وتسليمه لسائق آخر، ولكن الأخير كان مهملاً جداً به، ولم يتابع أمور الصيانة، وفي نهاية المطاف احترق المحرك. لذلك، قامت الجمعية ببيعه بقيمة ألف دينار ولغاية الآن لم تتسلم المبلغ، ثم قامت الجمعية ببيع معدات الجرار

بقيمة سبعة آلاف وخمسمئة دينار، وتستلمت القيمة بالتقسيط. ونتيجة لذلك، كان هناك تذمر من الأعضاء لما حصل بالجرار الزراعي، لذلك انسحب عدد من الأعضاء ليصبح عددهم 41 عضواً.

ويعود الفشل هنا بشكل رئيس إلى عدم متابعة رئيس الجمعية لأمور الجرار الزراعي، والاتكالية الكاملة من الأعضاء، والتعامل بالدين مع المزارعين الذين لا يمكن إلزامهم بالدفع.

ومن بين أحد وسائل زيادة رأسمال الجمعية، الحصول على قروض مالية. ويذكر أن حاجة المزارعين إلى قروض مالية في ازدياد؛ بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، وضرورة تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي، وتحسين نوعيته من أجل البقاء في ظروف المنافسة غير العادلة، بالإضافة إلى الحاجة لتمويل شراء الأصول الثابتة والمتحركة مثل الأبنية، والبيوت البلاستيكية، والمعدات الزراعية وغيرها. وعلى الرغم من غياب البنوك المتخصصة للإقراض الزراعي، وعدم عودة المؤسسات الزراعية المتخصصة إلى تمويل القطاع الزراعي بعد إغلاقها عام 1967، مثل مؤسسة الائتمان الزراعي الأردني، والاتحاد التعاوني الأردني، والبنك التعاوني، إلا أن مجموعة جديدة من مؤسسات الإقراض الفلسطينية التي تمول القطاع الزراعي تعمل الآن في الأراضي الفلسطينية مثل شركة "ريف"، ومؤسسة "أكاد"، ومؤسسة "فاتن"، ومؤسسة "أنيرا"، والمركز العربي للإقراض، ومؤسسة "أصالة"، والأونروا.

وعلى الرغم من توفر العرض في تمويل القطاع الزراعي، حتى لو كان محدوداً، إلا أن نسبة الجمعيات الزراعية الحاصلة على قروض مالية قليلة جداً؛ وذلك بسبب قيود الطلب على القروض. وتتمثل قيود الطلب هذه فيما يأتي: أولاً، مخاطر التمويل على الجمعيات، وذلك لأن تمويل النشاط الزراعي يعتبر من أكثر الأنشطة المالية المحفوفة بالمخاطر؛ بسبب تقلبات العوامل الطبيعية مثل الصقيع، والفيضانات، والسيول، والأمراض الزراعية، وغيرها من الكوارث الزراعية، التي يمكن أن تحدث في غياب أي تأمين زراعي. ثانياً، ارتفاع سعر الفائدة على هذه القروض بحيث تتراوح ما بين 12-24%. ثالثاً، تدني قيمة القرض، وعدم كفايته لإنشاء مشاريع زراعية إنتاجية، فقد بلغ متوسط القرض الزراعي حوالي ألف دولار فقط. رابعاً، تشاؤم التعاونيات الزراعية، وعدم تأكدها من قدرة المشاريع الزراعية على رد قيمة القرض؛ وذلك بسبب ارتفاع المخاطرة. لقد دفعت هذه القيود

التعاونيات إلى تجنب فكرة التقدم بطلب الحصول على قروض، وحدّت من قدرتها على رفع قيمة رؤوس أموالها وتحريكه.

إن قضية التأمين الزراعي من القضايا المهمة والمؤثرة في سلوك التعاونيات الزراعية في موضوع القروض، حيث يتطلب نجاح التمويل الزراعي، وتخفيف نسبة المتعثر منه إلى ربط القروض بنظام تأمين زراعي ضد التغيرات غير المتوقعة في المناخ. وفي الأراضي الفلسطينية، لا يوجد أي نوع من أنواع التأمين الزراعي لغاية الآن. وقد وضعت وزارة الزراعة الفلسطينية الحالية موضوع التأمين الزراعي ضمن أحد أهدافها وذلك لأهميته. فقدمت مشروع قانون التأمين الزراعي، الذي صودق عليه من قبل مجلس الوزراء وينتظر المصادقة عليه من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وبناءً على المقابلات المتعددة مع مختلف الجمعيات التعاونية، لوحظ أن هناك اهتماماً شديداً من قبل التعاونيات للانضمام إلى برامج التأمين الزراعي، وذلك لغياب دور وزارة الزراعة في تعويض الخسائر التي تكبدها المزارعون، وبخاصة في السنتين الماضيتين. ويذكر أن من المعيقات التي عملت على تأخير برامج التأمين الزراعي لغاية الآن ما يأتي: صغر حجم الحيازات الزراعية، وتواضع الدخل المتأتي منها، وغياب أو ضعف البيئة القانونية الناظمة والضابطة لقضية التأمين الزراعي، وصعوبة تحديد سبب الخسارة وتحديد حجمها وتوصيفها، واعتمادها على مصداقية المزارع في إدلاء المعلومات، وارتفاع تكاليف تقدير الخسائر، وارتفاع التكاليف الإدارية لتنفيذ هذه البرامج [البرغوثي، عبد الحميد، 2009].

4-3 ضعف انتشار ثقافة الفكر التعاوني

يعتبر غياب الفكر التعاوني من أكبر المشاكل التي تضعف دور التعاونيات بشكل عام والتعاونيات الزراعية بشكل خاص. فانتشار الفكر التعاوني بين الأعضاء وبين الناس بشكل عام ضعيف جداً، ويحد هذا من قدرة التعاونيات على خدمة أعضائها، وعلى خدمة المزارعين في المنطقة التي تعمل فيها التعاونية. فسلوك كل من رؤساء الجمعيات، وأعضاء الهيئات الإدارية، لا يعكس سلوكاً تعاونياً ناضجاً. و يعود هذا إلى مجموعة من الأسباب أهمها: التدفق الكبير للمساعدات المانحة، التي دفعت مجموعة من التعاونيات إلى التسجيل في دائرة التعاون كمتطلب للحصول على هذه المساعدات. لا يمكن إنكار

دور المؤسسات الدولية في دعم القطاع الزراعي الفلسطيني، وفي تفعيل رؤوس أموال التعاونيات وتنشيطها؛ لمساعدتها في إقامة مشاريعها الإنتاجية المدرة للدخل، إلا أن هذا خلق ثقافة لدى المزارعين بأن دور التعاونيات الزراعية الرئيس، يتمثل في استقطاب المساعدات المالية.

ومن الأدلة على ضعف الفكر التعاوني، ارتباط انتساب جزء كبير من الأعضاء في التعاونية بقدرتها على تقديم مساعدات للأعضاء بدون أية مبادرة منهم، أو التفكير في تقديم أي شيء للتعاونية. فتعاونية "عزون" بدأت برأسمال ضعيف، ولكن بحكم قدرة رئيس الجمعية على التشبيك واستقطاب مشاريع من الإغاثة الزراعية، ومن اتحاد المزارعين الفلسطينيين، أصبح هناك إقبال شديد على الانتساب للجمعية. فقد تعدت نسبة المساعدات المقدمة من المؤسسات الأجنبية 80% من رأسمال الجمعية. كما يتضح ضعف الفكر التعاوني بين أعضاء التعاونيات الزراعية في تذمرهم من المشاركات المالية التي تشترطها المؤسسات المانحة، والتي تتراوح في المتوسط عند 30%. ويعكس هذا إتكالية مطلقة من الأعضاء على المساعدات المالية التي أضعفت روح التعاون بينهم. وتوضح دراسة الحالة التالية صورة الروح التعاونية الضعيفة بين أعضاء التعاونيات الزراعية.

هذه قصة جمعية جيوس التعاونية للتسليف والتوفير، التي تأسست في العام 1975، لكنها اضطرت في نهاية المطاف إلى الإغلاق والتصفية. هذه القصة هي السبب الرئيس الذي دفع برئيس الجمعية إلى طلب إنهاء عملها.

لقد سعت الجمعية بعد تولي "أبو عزام[1]" رئاستها إلى العمل الجاد لإنشاء خزان ماء يقع في المنطقة الغربية من القرية، وذلك لحل مشكلة نقص المياه للأراضي الزراعية فيها، فاتجهت التعاونية إلى المؤسسات المانحة ومن بينها مؤسسة أنيرا، وبعد تقديم الطلبات والأوراق الثبوتية، وافقت الأنيرا على بناء الخزان بمساهمة من USAID بنسبة 70%، و30% هي مساهمة الجمعية. وكان مجمل ما دفعته الأنيرا مبلغ 115 ألف دولار لتمويل المشروع.

[1] تم ذكر اسم رئيس الجمعية بعد أخذ موافقته الشخصية أثناء المقابلة. وهذا ينطبق على جميع التعاونيات التي يتم ذكر اسمها أو اسم رئيسها.

في البداية، دفعت مؤسسة أنيرا 100 ألف دولار، إلا أن الأعضاء لم يدفعوا أي شيء، وكان هذا في رأي أبي عزام من أهم أسباب فشل الجمعية. فحاول جمع النقود من الهيئة العامة ولم يجد تجاوباً، حتى وصلت الأمور إلى أن دفع من جيبه حوالي 3,700 ديناراً ولم يستطع استردادها لغاية الآن، فضلاً عن دفعه تكاليف التقرير المالي السنوي. وبمساعدة من المهندس التنفيذي لهذا المشروع، استطاع أن يرفع مساهمة أنيرا إلى 115 ألف دولار، فقامت الجمعية بشراء ألف طن "أبسولت" لتجهيز الطريق، بالإضافة إلى دفع أجرة الجرافة وغيرها من المصاريف، أي أن الـ 15 ألف دولار الإضافية من أنيرا غطت الجزء المطلوب من الجمعية. وفي النهاية، تم بناء الخزان، ولكن حصلت مشكلة جديدة لم يتوقعها رئيس الجمعية، وهي رفض الأعضاء شراء عدادات من حسابهم الخاص، حتى تستطيع الجمعية توفير الماء لكل منهم. وكانت حجتهم في ذلك هي "أن الجمعية التعاونية الزراعية في قرية فلامية، استطاعت الحصول على مشروع خزان ماء بما يشمل العدادات، فلماذا يجب علينا نحن دفع قيمة العدادات من حسابنا الخاص؟!! هذه مسؤولية رئيس الجمعية، وكما كان باستطاعته الحصول على مشروع الخزان، فإن باستطاعته الحصول على تمويل لشراء العدادات".

لم يستطع رئيس الجمعية إجبار الأعضاء المستفيدين من خدمات الخزان على شراء عدادات، ولم يكن هناك أي نوع من التعاون، فاضطر وبعد موافقة الهيئة الإدارية إلى تقديم طلب حل الجمعية وإغلاقها.

تعطي دراسة الحالة السابقة صورة كاملة عن الاتكالية المطلقة بين أعضاء التعاونية الزراعية، واعتمادهم الكامل على المساعدات الخارجية في كل شيء. وكان هناك إجماع كامل بين التعاونيات على أن ضعف الفكر التعاوني، هي مشكلة تواجه العمل التعاوني الزراعي في الأراضي الفلسطينية. فعادةً ما يكون الدافع الرئيس وراء تشكيل نسبة كبيرة من التعاونيات، وانتساب جزء كبير من الأعضاء لغرض تحقيق مصالح شخصية بدون التفكير في خدمة العمل التعاوني. وأصبحت النظرة أو مؤشر نجاح الجمعيات التعاونية يرتبط بمدى قدرتها على استقطاب المساعدات المانحة، وإنشاء مشاريع ممولة، وليس مدى التزام الأعضاء بالعمل التعاوني الحقيقي.

ومن بين المؤشرات على ضعف الفكر التعاوني، غياب أية أنشطة تكافل وتضامن بين الأعضاء. ويعتبر هذا ضرورياً لحماية بعض الأعضاء الذين يتعرضون لأزمات اقتصادية تضطرهم إلى استنزاف ممتلكاتهم، وبالتالي سحب اشتراكاتهم من الجمعية. وهذا أمر متوقع في ظل هذه الظرف الاقتصادية الصعبة، وغياب الحماية للمزارع، الأمر الذي يدفعه إلى التفكير في تغطية التزاماته المالية من أسهمه الموجودة لدى الجمعية. إن غياب

أنشطة التكافل تكشف التعاونية أمام التغيرات الاقتصادية الصعبة، وهذا يعكس ضعف العمل التعاوني الفلسطيني وهشاشته.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تدني الفكر التعاوني بحيث لا يمكن إغفالها، ألا وهي فشل تعاونيات سابقة عملت في المنطقة نفسها، واضطرت إلى التصفية والإغلاق. وتعطي هذه التجربة الفاشلة انطباعاً خاطئاً لدى المجتمع المحلي عن التعاونيات الزراعية، وحكماً مسبقاً بأنها غير ناجحة وستؤول إلى الفشل، كما حصل مع تعاونيات سبقتها. هذا بالضرورة سيضعف الفكر التعاوني، والرغبة في الانضمام لأي مشروع تعاوني مستقبلي.

4-4 مشكلات إدارية وتواضع مهارات العاملين في التعاونيات

تعاني التعاونيات الزراعية الفلسطينية من مجموعة من المشكلات الإدارية، التي أدت في نهاية المطاف إلى إضعاف ولاء الأعضاء للتعاونية، وتهميش الفكر التعاوني فيها. فمن أهم عوامل تعزيز التعاون هو حسن الإدارة، وإشراك الهيئة الإدارية في صياغة قرارات مهمة تخص التعاونية. ولا زالت مجموعة من التعاونيات الزراعية الفلسطينية تعاني من تفرّد رئيس الجمعية بقراراتها الإدارية، وبدون إشراك الهيئة الإدارية. وساعد على ذلك تدني المستوى الأكاديمي لأعضاء الهيئة الإدارية، بحيث لا يكونوا قادرين على فهم أوإدراك آليات المتابعة المالية، والتقارير الإدارية، وآليات المساءلة. وفي كثير من الأحيان، كان رئيس الجمعية معنياً بأن يكون أعضاء الهيئة الإدارية بمستويات أكاديمية متدنية، حتى لا يواجه بأي اعتراض على قراراته. ولا زالت معظم التعاونيات الزراعية سواء الناجحة أو غير الناجحة تعاني من منهج القيادة الارتجالية، وحتى لو حققت إنجازات مميزة فإن مستقبل التعاونية لا يزال مرهوناً بشخص رئيس التعاونية أو مديرها.

ومن الظواهر التي سادت عمل التعاونيات الزراعية في الفترة التي سبقت نشأة دائرة التعاون، هي طول الفترة الزمنية بين عمليات انتخاب الرئيس. فكانت فترة ولاية رئيس التعاونية تتعدى العشر أو خمس عشرة سنة، بدون أية مطالبة أو تحرك جدي لتطبيق النهج الديمقراطي السليم فيها، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى غياب الرقابة والمتابعة في ذلك الوقت، ووجود التأثير الحزبي والعشائري ليس على مستوى التعاونية فحسب، وإنما

في غالبية المؤسسات العاملة، وغياب أية سلطة تنفيذيه تطبق قانون التعاون، وتعاقب من يخالف بنوده. لقد أدى غياب الديمقراطية الحقيقية في عمل التعاونيات الزراعية إلى خلق نظرة معادية لرئيس الجمعية، وانعدام الثقة من قبل بعض الأعضاء غير الراضين عن طول فترة ولاية رئيس الجمعية، كما تسبب في وجود نظرة عامة لدى المزارعين حتى غير الأعضاء بفساد التعاونية، وخلق موقف غير متعاون من قبلهم ضد أي نشاط تقوم به التعاونية. هذا عدا عن المواقف السياسية إذا كان رئيس الجمعية يتبع لحزب ما، ويشكل هذا بحد ذاته مشكلة كبيرة تقيد قدرة التعاونية على الانخراط في المجتمع المحلي.

ولا زالت العملية الديمقراطية غير سليمة في التعاونيات الزراعية. فعلى الرغم من متابعة دائرة التعاون لقضايا الانتخاب، إلا أن التعاونيات لا زالت تلتف على أسس العملية الديمقراطية من خلال قيام الشخص المبادر إلى إنشاء التعاونية بالتدخل في عملية الانتساب، بحيث يضمن الأغلبية النسبية لفئة من الأعضاء المقربين منه حتى يضمن صوتهم في العملية الانتخابية، وبالتالي يضمن رئاسة الجمعية. ويذكر أن عملية التدخل في انتساب الأعضاء للجمعية منافٍ تماماً لمبادئ العمل التعاوني، التي تضمن حرية الانتساب لكل من تنطبق عليه شروط العضوية، وبدون أي تحيز.

أما فيما يتعلق بالقدرات الفنية للتعاونيات الزراعية، فلا زالت معظم التعاونيات الزراعية تفتقر إلى موظفين متخصصين، أو لديهم خبرة في إدارة الأعمال. وتنحصر الخبرات الفنية لدى رئيس الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة في القضايا الزراعية، بينما تنقصهم مهارات إدارة مشاريع الجمعية، ويساعد على ذلك ضعف الوعي لدى أعضاء الجمعية بضرورة الاهتمام بعامل المستوى الأكاديمي، والخبرة، ومهارات التشبيك عند عملية انتخاب مجلس الإدارة، وتجنب الأمور العشائرية أو الحزبية.

إن ضعف المستوى الأكاديمي لرئيس الجمعية وأعضائها الإداريين له تبعاته على كفاءة عمل الجمعية. فعملية التشبيك مع الجهات المانحة بحاجة إلى قدرات كتابية، ومعرفة بآليات إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية. وعلى الرغم من أن مشاريع الجهات المانحة تأتي من خلال مؤسسات فلسطينية تساعد في أغلب القضايا اللوجستية، إلا أن كثيراً من المشاريع تتطلب دراسات جدوى يصعب على التعاونية إعدادها. وأغلب التعاونيات

الزراعية التي تمت مقابلتها استعانت بمكاتب محاسبة، وليس بمكاتب استشارات اقتصادية لإعداد دراسات الجدوى، وكانت تكلفة كتابة الدراسة الواحدة تصل في المعدل إلى 400 دينار أردني، والتعاونية في غنى عن هذه التكلفة لو توفرت في إدارتها المستويات الأكاديمية الكافية. ومن بين الأخطاء التي ارتكبتها التعاونيات الزراعية عندما تقدمت بأفكار مشاريع من أجل الحصول على ترخيص من دائرة التعاون، أن هذه الأفكار لم تستند إلى دراسات جدوى سليمة، وكانت مبنية على استثمارات أكبر من قدرة التعاونية على تمويلها من رسوم انتساب وأسهم أعضائها، مما جعلها غير قادرة على إنجاز هذه المشاريع.

ومن بين المشكلات التي تواجه عمل التعاونيات الزراعية، غياب آلية توثيق سليمة تساعدها على متابعة أمورها المالية والإدارية، وتثبيت حقوق الأعضاء، وتساعد الهيئة الإدارية على مساءلة رئيس الجمعية، والحفاظ على أصولها. ويعود هذا بشكل رئيس إلى غياب وعي التعاونيات بأهمية التوثيق، وكذلك بسبب عدم توفر أجهزة الحاسوب التي تساعد على عملية التوثيق. ويذكر أن المؤسسات الدولية كان لها دور في تزويد مجموعة من التعاونيات بأجهزة الحاسوب، والبرامج اللازمة لعمليات التوثيق، إلا أن الغالبية العظمى من التعاونيات لا زالت تعاني من هذه المشكلة.

4-5 غياب الدعم الحكومي

من المشكلات التي تواجه العمل التعاوني بشكل عام، والتعاوني الزراعي بشكل خاص، غياب الوجود الحكومي المؤثر بما يضمن عملاً تعاونياً سليماً. فانحصار دور دائرة التعاون في إصدار تراخيص للتعاونيات الجديدة، والإشراف المتمثل في متابعة التقارير المالية السنوية فحسب، ومحاضر اجتماعات التعاونيات، يعتبر مثالاً على ضعف الدور الحكومي في تنظيم التعاونيات الزراعية. وعلى الرغم من ذلك، لا بد من الإشادة إلى بعض الإنجازات لدائرة التعاون في إغلاق بعض التعاونيات وتصفيتها؛ لأنها أخلت ببنود قانون التعاون لعام 1957. وهناك مبادرة جادة من قبل دائرة التعاون في صياغة مشروع قانون تعاون حديث، يعالج التقادم الحاصل في قانون التعاون الحالي.

ومن بين جوانب ضعف الدعم الحكومي للتعاونيات الزراعية، تدني خدمات البنية التحتية. وهذا واضح في المناطق الريفية البعيدة عن التجمعات السكنية الكبيرة؛ لأن غياب مصادر المياه يعرقل إقامة مشاريع اقتصادية إنتاجية مثل البيوت البلاستيكية. كما أن غياب شبكات الكهرباء، يحرم إنشاء مشاريع تربية دواجن؛ لأنها بحاجة إلى تدفئة وإضاءة مستمرتين. كما أجبرت الطرق الريفية غير المعبدة مزارعي النزلة الشرقية شمال الضفة إلى نقل منتجاتهم الزراعية في أكياس، وليس في صناديق وبواسطة جرارات زراعية مما يؤثر على نوعية الإنتاج، ويرفع تكلفته. وفيما يتعلق بآبار المياه، فقد كانت جمعية النزلة الشرقية تزود المزارع (العضو وغير العضو) بألف متر مكعب من الماء بسعر 120 شيقلاً، وذلك على الرغم من أن تكلفة استخراجه تصل إلى 140 شيقلاً، بمعنى أن الجمعية تتحمل تكاليفاً ولا تجني أرباحاً من مشروع البئر، ولكن بعد توصيل البئر بالضغط العالي أصبح سعر الكوب 60 شيقلاً، وتكلفته على الجمعية 45 شيقلاً، وبدأت الجمعية بتحصيل أرباح من المشروع. بمعنى أن توفير خدمات البنية التحتية يدعم بقاء التعاونيات الزراعية؛ لأن غياب المشاريع الاقتصادية الإنتاجية يهدد بقاء التعاونية الزراعية.

ومن بين الشروط الواجب توفرها لأغراض الترخيص، وجود مقترح مشروع اقتصادي إنتاجي يخدم الأعضاء، وبناء على هذا المقترح ومجموعة أخرى من الشروط، تقوم دائرة التعاون بترخيص الجمعية، إلا أن دور دائرة التعاون يقف عند هذا الحد، فلا تقوم بمتابعة تنفيذ الجمعية للمشروع الذي اقترحته، ولا تتخذ أي إجراء عقابي ضد الجمعيات التي تخلفت عن تنفيذه. وتعتبر متابعة تنفيذ المشروع الإنتاجي إحدى الوسائل التي يمكن أن تتخذها دائرة التعاون للحد من ظاهرة تسجيل التعاونيات الزراعية كمتطلب للحصول على المساعدات والمنح المالية الخارجية، التي بسببها انحرف العمل التعاوني عن الفكر التعاوني السليم.

ومن تجارب بعض الدول في قضية ترخيص التعاونيات، قامت الأردن بتأسيس "المؤسسة التعاونية الأردنية" التابعة لمجلس الوزراء، وهي مؤسسة وطنية مستقلة، مسؤولة عن ترخيص جميع الجمعيات التعاونية، ومراقبتها، والإشراف عليها. ويذكر أن مشروع قانون التعاون الحديث ينص على إنشاء هيئة التعاون، وهي هيئة مستقلة على غرار هيئة سوق

رأس المال، وهي مسؤولة عن كل ما يتعلق بالعمل التعاوني الفلسطيني. أما تجربة مصر، فتتمثل في أن كل جمعية يجب أن تحصل على ترخيصها من الوزارة ذات الاختصاص، حيث تحصل جمعيات الإسكان على ترخيصها من وزارة الإسكان، وتحصل الجمعيات التعاونية الزراعية على ترخيصها من وزارة الزراعة. وهذه التجربة من التجارب الناجحة والفعالة؛ لأنها تقلل الفجوة بين الجمعيات والوزارات ذوات الاختصاص، لتكون امتداداً لبرامج التنمية التي تقوم بها الوزارة. واستناداً إلى هذه التجربة فإنه ينصح بأن يكون ترخيص الجمعيات التعاونية الزراعية تحت إشراف مباشر من قبل وزارة الزراعة الفلسطينية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هناك محاولات لجعل ترخيص الجمعيات التعاونية تحت إشراف وزارة الداخلية الفلسطينية، وإذا ما تم ذلك، فإن هذه تعتبر ضربة للعمل التعاوني؛ لأن البعد السياسي سيصبح أحد معايير الترخيص، وهذا سيضر بالضرورة العمل التعاوني.

كما أن هناك انزعاجاً وتذمراً من جميع التعاونيات الزراعية، التي تمت مقابلتها فيما يتعلق بتعويضات المزارعين ضد الأضرار الطبيعية. ففي العام 2009، تعرضت أغلب المحاصيل الزراعية الحقلية، وأشجار الزيتون، والبيوت البلاستيكية لرياح قوية أضرت بها، ولم يكن هناك أي تعويض من قبل وزارة الزراعة الفلسطينية، إلا في حالات قليلة. وعلى الرغم من مطالبة الكثير من التعاونيات بتعويضات من الوزارة، إلا أنها ولغاية الآن لم تحصل على تعويضات. إن شعور التعاونيات الزراعية بأنها مكشوفة لأي ضرر، وأنها الوحيدة المسؤولة عن تكلفة حدوث عوامل خارجية تضر بإنتاجها، يجعلها مترددة ومتخوفة من اتخاذ أية خطوة تتعلق بتوسيع مشاريعها الإنتاجية، أو التفكير في الحصول على تمويل كما تمت الإشارة إليها سابقاً.

لقد كان هناك مناشدة من قبل التعاونيات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة وزاراتها لحمايتها من الإغراق الإسرائيلي، وسياسات تدمير المزارع الفلسطيني المتعمدة من الإسرائيليين. فحينما يحدث ارتفاع في أسعار الخضار، ويتفاءل المزارع خيراً، ويقرر العمل على إنتاج محاصيل زراعية جديدة، يأتي الوسيط التجاري بإدخال كميات من الخضار والفواكه وبأسعار متدنية، مما يضرب كل أمل بتحقيق أرباح من الزراعة. بل

على العكس، يتكبد المزارع خسائر أكبر من قدرته المالية، لعدم وجود قوانين تنظم حركة الاستيراد من إسرائيل، بما يضمن مصلحة كل من المزارع والمواطن الفلسطيني.

أما بالنسبة للتعاونيات التي تقع في المناطق المتاخمة للحدود والمستوطنات الإسرائيلية الواقعة بعد الجدار، فلا زالت إجراءات السلطة لحمايتهم غير كافية على الإطلاق. فتعاونية "الجفتلك" ممنوعة من أي بناء إسمنتي، وتعاونية "النزلة الشرقية" غير قادرة على عمل أي مشروع قريب من الحدود؛ لأن الجيش الإسرائيلي يقوم بطرد المزارعين على فترات متكررة لذرائع أمنية. أما التعاونيات التي لدى أعضائها أراض خلف الجدار، فلا يوجد أي تكتل يحميهم، ولا حتى يوفر لهم الخدمات اللوجستية من تصاريح دخول، أو خدمات قانونية أو غيرها. ويتطلب هذا مساعدة التعاونيات الزراعية التي تقع خلف الجدار، أو التي تقع أراضي أعضائها خلف الجدار على تكوين جسم قانوني خاص بهم (مثل اتحاد)، يقوم بتمثيلهم، وطرح مشكلاتهم أمام الجهات ذات العلاقة وبخاصة السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن تضع السلطة هذه التعاونيات في أولى أولوياتها التنموية.

4-6 الاحتلال الإسرائيلي

لا شك أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيس في معظم المشاكل التي تعاني منها التعاونيات الزراعية. فلم تسلم التعاونيات الزراعية الفلسطينية من مصادرات لأراضي أعضائها، ومن قيود الوصول إليها سواء من خلال تصاريح الدخول إلى الأراضي خلف الجدار، أو من خلال منع شق الطرق الزراعية، أو تعبيدها. ولم تسلم أيضاً إجراءات الحصول على تراخيص قبل نشأة السلطة الفلسطينية من تدخلات الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان الإسرائيليون يتحكمون بعضوية كل شخص بحسب سجله الأمني. كما أن ضعف أداء السلطة الفلسطينية الحالي هو نتيجة تدخلات الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته الكاملة على مناطق (ج)، التي تشكل 58% من أراضي الضفة، بالإضافة إلى الحصار الكامل على قطاع غزة. ولا يمكن أن نعزل عجز التعاونيات عن تسويق منتجاتها عن إجراءات الاحتلال على المعابر والحدود.

لقد أضعفت إجراءات الاحتلال الإسرائيلية قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الإنتاج، وعملت على تدني مستويات الدخول بشكل عام، وبدخول المزارعين بشكل خاص. لقد أدى تراجع مستويات الدخول هذا إلى مشكلة تكوين رؤوس أموال التعاونيات الزراعية، وضعف قدرتها على إنشاء مشاريع اقتصادية إنتاجية، وتوجهها إلى المساعدات المقدمة من الدول المانحة. كما خلق مشكلة تقديم خدمات بالدين إلى المستفيدين مما أثر سلباً على الوضع المالي للتعاونية.

ومن بين إجراءات الاحتلال التي أضرت بعمل التعاونيات الزراعية، حظر بعض أنواع الأسمدة الضرورية للإنتاج الزراعي تحت ذرائع أمنية. وهذا بالضرورة أدى إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة، وتدني نوعيتها. ومن الأمثلة على بعض الأسمدة المحظورة، نوع سماد يعرف بِـ 27/17/10 (10= نيتروجين، 17= فسفور، 27= بوتاس)، وكان سعره 70 شيقلاً، ولكن بعد حظره أصبح التجار يجلبونه بالتهريب، ولكن بسعر 120 شيقلاً، بالإضافة إلى سماد آخر من نوع (أشلجان)، وهو ذو تركيز عالٍ من البوتاس وسعره 200 شيقل. أما السماد الحالي فهو سماد سائل، ونوعيته رديئة، وسعره مرتفع (أربعة شواقل لكل 1 لتر).

4-7 مشكلات تتعلق بالمشاريع الممولة

لا بد بدايةً من الإشادة بالاهتمام الكبير من الجهات المانحة في دعم القطاع الزراعي لأهميته الاقتصادية والوطنية، فقد ساعد هذا -دون شك- العديد من التعاونيات الزراعية على البقاء، وتفعيل دورها الاقتصادي، وزيادة أهميتها في المجتمع المحلي. لكن هنا نود تقييم أثر المساعدات المالية الموجهة للقطاع الزراعي الفلسطيني من زاوية أخرى، وهي زاوية العمل التعاوني، لنرى إلى أي مدى أسهمت هذه المساعدات في تعزيز، أو تقويض الفكر والعمل التعاونيين.

ولمحاولة حصر قضية المساعدات المالية المقدمة للتعاونيات، فقد شملت المقابلات الميدانية بالإضافة إلى التعاونيات الزراعية، مجموعة من المؤسسات المانحة مثل مؤسسة

أنيرا، وبعض المؤسسات المنفذة مثل "الإغاثة الزراعية الفلسطينية"، و"المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وغيرها من المؤسسات، وذلك للإطلاع على المشكلات المتعلقة بالمساعدات من وجهة نظر كل من المستفيد ومقدم هذه المساعدات.

خلصت تجربة المؤسسات الأهلية والدولية والمحلية في قضية المشاريع الزراعية الممولة، إلى أن تنفيذ هذه المشاريع يجب أن يكون من خلال وسطاء، يعيشون في التجمعات التي تستهدفها أو تعمل من أجلها، مثل البلديات والمجالس القروية، والتعاونيات الزراعية، وتجنب الاتصال المباشر مع المزارعين المستفيدين. وفي كثير من الأحيان تتجاهل المؤسسات المانحة هدف التعاونية الزراعية ورسالتها، عندما يتم تنفيذ المشروع الزراعي من خلالها. وفي المقابل فإن التعاونية الزراعية وبحكم ضعف أنشطتها الاقتصادية ومحدوديتها، ورغبة منها في تعزيز مشاركتها الاجتماعية، وإثبات وجودها وتأثيرها على المجتمع المحلي، وإعطاء صورة أنها قادرة على إفادة أعضائها، فإنها تقبل لعب دور الوسيط بين المؤسسات المانحة والمنفذة من جهة، والمزارعين من جهة أخرى. هذا هو جوهر المشكلة في عمليات التمويل، التي تستهدف القطاع الزراعي من خلال التعاونيات الزراعية.

لقد واجهت المشاريع الزراعية الممولة مشكلة تقدير أوتقييم حقيقي وصحيح لاحتياجات التعاونيات الزراعية، ولاحتياجات المجتمع المحلي الريفي. فمشاريع الحدائق المنزلية من أحد الأمثلة على سوء تقدير احتياجات المستفيدين، فحاجة المزارعين إلى هذه المشاريع أقل بكثير من حاجتهم إلى مصنع أعلاف مثلاً، أو مشروع سماد عضوي. وخزانات الماء التي حصل عليها بدو الأغوار التي ما لبثوا أن باعوها إلى مستفيدين آخرين من بلدية أريحا، مثال آخر على سوء تقدير احتياجات المستفيدين. كما أن هناك مجموعة من المشاريع غير الإنتاجية، مثل مشاريع الجدران الاستنادية التي لا تدر دخلاً على التعاونية الزراعية، والمستفيد منها مجموعة معينة من المزارعين، وليس بالضرورة أن يكونوا أعضاء في التعاونية الزراعية. كما وضعت هذه المشاريع التعاونيات في مشكلة مع الأعضاء؛ بسبب معايير اختيار المستفيدين من المشاريع. ففي أغلب الأحيان، واجهت التعاونية اعتراضات من الأعضاء، وتهديدات بالانسحاب من الجمعية بسبب اعتقادهم أن هناك محاباة في اختيار المستفيدين.

لقد عانت المؤسسات المنفذة لهذه المشاريع من ضعف الإلزام القانوني بعد تنفيذ المشروع لضمان استخدام الجهات المستفيدة منه بالطريقة السليمة، فعلى سبيل المثال فإن مسؤولية الإغاثة الزراعية تنتهي عند تسليم المشروع، وقد ساعد هذا بدو الأغوار على بيع خزانات المياه، بدون اكتراث لأية مساءلة قانونية. ولم تستطع الإغاثة الزراعية عمل شيء بعدها.

ومن بين الأمور المهمة التي أضرت بالعمل التعاوني، تنفيذ مشاريع زراعية ممولة ومنافسة لمشاريع تخص الأعضاء. وبدل أن تكون الجمعية مكملة لعمل الأعضاء أصبحت منافسة لهم، وهذا خطر على العمل التعاوني، ومن الأمثلة على ذلك، مشاريع بيوت بلاستيكية موجهة إلى التعاونية الزراعية وتحت إدارتها وليس للأعضاء. فأحد شروط نجاح العمل التعاوني، هو أن تعمل التعاونية على خلق تكامل عمودي، يعزز قدرة المزارعين الأعضاء على الإنتاج، مثل مشروع سماد عضوي، ومشروع جرار زراعي، أو محل استيراد مستلزمات إنتاج زراعي، وغيرها من المشاريع.

كما تسببت المشاريع الممولة في تعزيز الدور الاجتماعي والإغاثي للتعاونيات الزراعية على حساب دورها الاقتصادي والإنتاجي، وهذا يهدد العمل التعاوني؛ لأن وجودها مرهون بمدى قدرتها على إفادة أعضائها، وليس اندماجها في العمل الاجتماعي، وشعور الأعضاء بأنهم غير مميزين من خدمات التعاونية.

وفي المحصلة، أدت سياسة التمويل الموجهة إلى القطاع الزراعي إلى التأثير سلباً على الفكر التعاوني الفلسطيني، وكان هذا واضحاً في نشأة مجموعة كبيرة من التعاونيات الزراعية ليس على أساس تعاوني، وإنما بغرض الحصول على مساعدات مالية. كما نشأت ثقافة لدى المزارعين الأعضاء أن على رئيس الجمعية العمل بقصارى جهده من أجل حشد أكبر قدر من الأموال من الجهات المانحة، وتدنت الرغبة في المشاركة في خدمات التعاونية.

وصفوة القول، إن الفكر التعاوني المتين والفعال والقادر على الاستمرارية هو القائم على العوامل الداخلية والاعتماد على الذات، وليس القائم على الاعتماد على العوامل الخارجية من مشاريع ممولة وهبات. وإذا كانت العوائد على الأعضاء من المشاريع الاقتصادية

القائمة على الذات، هي تعزيز العمل والفكر التعاوني، فإن العوائد من المشاريع الممولة والهبات، هي تعميق الفكر الإغاثي والاعتماد على الغير. ويشترط لتحقيق الاستفادة المرجوة من هذه المشاريع نضوج مؤسسي، ورؤية واضحة لاتجاه التعاونيات، ووجود بنية داخلية تعاونية قابلة للنمو ومراكمة الإنجازات. وبغياب هذا الشرط، فإن الفكر التعاوني سيبقى في خطر.

4-8 مشكلات تتعلق بقانون التعاون

ومن بين المحاور التي ركز عليها فريق البحث في مقابلاته مع التعاونيات والأطراف ذوات العلاقة، هو قانون التعاون الحالي في كل من الضفة والقطاع. ويذكر أن قانون التعاون المعتمد حالياً في الضفة هو القانون الأردني الصادر في عام 1956، وفي غزة القانون الصادر في زمن الانتداب البريطاني عام 1933. وكان هناك إجماع بين التعاونيات الزراعية التي تمت مقابلتها على أن قانون التعاون الحالي لا يقيد عمل التعاونيات، واتفقت في ذلك دائرة التعاون الفلسطينية التي قللت من المشكلات التي يتسبب بها قانون التعاون الحالي. والملاحظ هنا، أن غالبية التعاونيات التي تمت مقابلتها لم تكن على دراية كاملة بقانون التعاون، ولم تكن مطلعة على بنوده، بل كانت معرفتها به سطحية وضعيفة.

ومن الجدير ذكره، أن العمل على مشروع قانون التعاون الجديد بدأ في العام 1994، وتم إقراره من مجلس الوزراء في شهر تموز عام 2010، وإحالته إلى رئيس السلطة الفلسطينية للمصادقة عليه.

وإذا ما أتينا إلى التحليل القانوني لقانون التعاون، فقد كانت هناك قراءات من مجموعة من المتخصصين القانونيين، الذين تركزت ملاحظاتهم على أن قوانين التعاون المعمول بها حالياً في كل من الضفة والقطاع، هي قوانين قديمة ولا تواكب تطور الحركة التعاونية العالمية. ومن بين الدلالات على ذلك أن العقوبات المعمول بها في هذه القوانين غير رادعة في الوقت الحالي، فالخمسة جنيهات في القانون المعمول به في القطاع والعشرون

ديناراً في القانون المعمول به في الضفة، لا تشكل رادعاً حقيقياً في هذا الوقت. فقد كانت رادعة في الوقت الذي صدرت فيه؛ لأنها كانت تشكل نسبة كبيرة من دخول المواطنين في ذلك الوقت. كما أن تطبيق هذه العقوبات كان ضعيفاً للغاية. وقد أدرك المشرعون هذه المشكلة فعدلوا بند العقوبات في المادة رقم 55 في مشروع قانون التعاون، لتصبح العقوبة غرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو بكلتا العقوبتين. كما أن بعض مواد قوانين التعاون تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني لأنها صدرت قبله.

ومن بين الملاحظات على مشروع قانون التعاون، خلوه من مواد قانونية تتعلق بالتحكيم لفض الخلافات بين الجمعية وأعضائها، أو بين الجمعية وأعضاء الهيئة الإدارية، أو بين الأعضاء أنفسهم. كما يعاب على مشروع القانون ضعف تشجيع نشر الفكر التعاوني بين الطلبة نظرياً وتطبيقياً. فقد نصت المادة رقم 18، على أن العضو يجب أن يكون كامل الأهلية القانونية، وقد أتم الثامنة عشرة من عمره، ولا يوجد أي استثناء للطلبة في هذا البند. كما يخلو المشروع من بنود تنظم الهبات والوصايا والإعانات التي تتلقاها الجمعية، فهذه الأموال يجب أن تحول للمال الاحتياطي للجمعية، وهي ليست ريع مشاريع الجمعية، وبالتالي لا تقسم على أسهم الأعضاء. لذلك يجب أن تنظم هذه الأموال، وأن لا تترك تحت تصرف الهيئات الإدارية بدون قانون ينظمها [البرغوثي، بلال، 2009].

5- واقع العمل التعاوني في الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية

تطرقنا في الفصل الرابع إلى مشاكل التعاونيات الزراعية الفلسطينية، التي حدّت من انتشارها ونجاحها بشكل عام. وتوزعت أسباب هذه المشكلات بين أسباب خارجية لا علاقة للتعاونيات الزراعية بها مثل المصادرات، والاحتلال، ومشاكل التسويق الخارجي، وغيرها من الأسباب، وأسباب داخلية تتعلق بالفكر والعمل التعاونيين، وهذا هو جوهر عمل التعاونيات. سيركز هذا الفصل على تقييم الفكر والعمل التعاوني الزراعي استناداً إلى مبادئ العمل التعاوني المتفق عليها دولياً، لنعرف إلى أي مدى تقف التعاونيات الزراعية من العمل التعاوني.

سبق وأن تطرقنا إلى مبادئ العمل التعاوني الأخلاقية والمادية في الفصل الثالث، وقد لخصت هذه المبادئ وثيقة الحلف التعاوني الدولي في سبعة مبادئ رئيسة وهي: العضوية التطوعية والمفتوحة للمجتمع، والممارسة الديمقراطية للأعضاء (لكل عضو صوت واحد)، واستقلالية القرارات، والمشاركة الاقتصادية للأعضاء، والتدريب والتعليم، وتوفير المعلومات للأعضاء، والتعاون بين التعاونيات، وأن يكون لدى الجمعية اهتمام في المجتمع، وتقوية الحركة التعاونية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي [صرصور، 2009]. هذه المبادئ كافية لمعرفة درجة الوعي التعاوني الزراعي الفلسطيني، لذلك سيتم عرض هذه المبادئ كلاً على حدة، وإسقاطها على الواقع الفلسطيني.

5-1 العضوية التطوعية والمفتوحة للمجتمع

تتعزز قوة التعاونية الزراعية بوجود قاعدة عريضة من المزارعين الأعضاء، الراغبين بالمشاركة في العمل التعاوني. وتعتبر العضوية المفتوحة لجميع المزارعين أحد أهم العوامل التي تساعد في توسيع هذه القاعدة، إلا أن العضوية الطوعية المفتوحة مشروطة

بوجود قناعة لدى الطرفين: الجمعية التعاونية والأعضاء، وذلك بوجوب تحقيق المنفعة المشتركة لكل منهما، وأن هناك التزاماً على كل طرف بالمشاركة في العمل التعاوني. فالتعاونية الزراعية، يجب أن تكون مقتنعة تماماً بأن نجاحها مبنيً على العمل التعاوني للأعضاء، وعلى الأعضاء أن يكونوا مقتنعين بأن عضويتهم تترتب عليها التزامات وعمل، وليس منفعة بدون عمل.

وبعد دراسة واقع التعاونيات الزراعية الفلسطينية تبين أنه لا يوجد هناك عضوية طوعية مفتوحة بالمعنى الكامل والصريح، فهناك مجموعة من العوامل أثرت على حاجة كل طرف إلى الآخر، وأثرت أيضاً على الفكر التعاوني الذي بدوره أضر بشكل كبير بمبدأ العضوية الطوعية المفتوحة. ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يأتي: أولاً، رغبة التعاونية في رفع معدلات نمو رأسمالها بشكل متسارع أسوةً بتعاونيات أخرى، لأنه أصبح مؤشراً لنجاح التعاونية، وهذا بدوره أضعف حاجة التعاونية لزيادة عدد أعضائها من أجل تمويل مشاريعها الإنتاجية من مساهماتهم. ثانياً، عدم نشأة التعاونية من حاجة حقيقية لحل مشكلات الأعضاء، بل نشأ بعضها بغرض الاستفادة من المشاريع الممولة، وهذا ولا شك يضعف رغبة المزارع في الانضمام للتعاونية؛ لأنه لا يرى فيها حلاً لمشاكله الزراعية. ثالثاً، عدم ثقة الجمعية بأن طلب انتساب العضو الجديد قائم أساساً على رغبته بالتعاون، بل أصبحت تتوقع أن طلبات الانتساب الجديدة جاءت بغرض المنفعة الشخصية فقط. فالتعاونية الناجحة "بحسب مفهومها" تنظر إلى طلبات الانتساب الجديدة، على أنها منفعة من طرف واحد وهو العضو الجديد فقط.

إن مفهوم المزارعين لمعايير نجاح التعاونيات الزراعية مفهوم خاطئ تماماً. فمن وجهة نظر المزارعين، فإن الجمعية الناجحة هي تلك القادرة على استقطاب أموال من الجهات المانحة وخلق مشاريع إنتاجية، وإدرار دخل لهم. كما أن المسؤولية الأولى والأخيرة في نجاح أو فشل الجمعية من وجهة نظرهم، تقع على عاتق رئيس الجمعية والهيئة الإدارية. بمعنى أن العضو ينظر إلى التعاونية على أنها شركة مساهمة عامة ينتظر منها أرباحاً على أسهمه.

دفعت هذه النظرة الخاطئة إلى التعاونية من قبل المزارعين، ومن قبل الأعضاء بعض التعاونيات إلى إعادة النظر في فكرة فتح العضوية أمام الجميع. فتعاونية "عزون" رفضت الكثير من طلبات الانتساب للجمعية بسبب "أن المزارعين في البداية لم يقفوا إلى جانب الجمعية، ولكن بعد أن أصبحوا يرون أعضاء الجمعية يذهبون إليها ويرجعون بمعدات زراعية، أصبحت هناك رغبة شديدة لديهم للانتساب". لعل موقف التعاونيات هذا سببه النجاح غير الحقيقي لها، والمتمثل في معدلات النمو العالية في أصولها بغض النظر عن سبب هذا النمو، فقد كوّن هذا فكرة لدى التعاونية بأنها ناجحة، وأنها قادرة على خدمة أعضائها، وأنها ليست بحاجة إلى أعضاء جدد، وفي المقابل، تكوّنت فكرة لدى المزارعين بأن انتسابهم لدى التعاونية سيحقق مصالحهم بدون أدنى جهد ولا تعاون، فبمجرد أنك عضو في الجمعية ستحصل على معدات زراعية من المساعدات المانحة.

باتت هذه الظاهرة واضحة وجلية لدى التعاونيات الزراعية النشيطة، التي أصبحت تضع بعض القيود على عضوية المزارعين الجدد. فتعاونية "ذنابة"، التي بدأت عملها في العام 2004، بدأت بمساهمة قدرها 205 دنانير للعضو الواحد (185 ديناراً قيمة أسهم، و 20 ديناراً رسم انتساب). وكان هذا لغاية العضو رقم 45، بعد ذلك فرضت الجمعية على كل عضو جديد، إضافةً إلى مساهمته العادية، مبلغ 300 دينار كتبرع للجمعية، وبعد ذلك رفعت قيمة هذا التبرع ليصل إلى 400 دينارً أردنيً، ليصبح إجمالي مساهمة العضو الجديد في الجمعية 605 دنانير. وكان مبرر الجمعية لهذه الزيادة في مساهمة العضو، أنه من غير العدل أن تتم معاملة العضو الجديد بالمعاملة نفسها للعضو القديم الذي أسس الجمعية، والذي كان معها منذ البداية وأسهم في نجاحها. ويذكر أن تعاونية "ذنابة" بدأت برأسمال قيمته 5,000 دينار في العام 2004، وارتفع رأسمالها في العام 2009 ليصل إلى 125,523 ديناراً (أي بمعدل نمو سنوي حوالي 400%).

اتسمت التعاونية الزراعية التي نشأت أصلاً من معاناة المزارع، وتهدف إلى العمل المشترك لحل مشاكله، بعضوية طوعية مفتوحة ورغبة من كلا الطرفين: التعاونية والأعضاء، وذلك لتوسيع قاعدة العضوية، لأن فيها مصلحة مشتركة لكليهما. فتعاونية "الجفتلك" التي نشأت لتحقيق فكرة الشراء الجماعي، وتقييد جشع البائعين في زيادة

أرباحهم، من أفضل الأمثلة على ذلك. فالشراء الجماعي يتعزز كلما زاد عدد الأعضاء المستفيدين، لأن التعاونية تصبح في قوة تفاوضية أفضل، وتحصل على عروض بأسعار أقل، كما أن العضو سيستفيد لأنه حصل على ما يحتاجه من مستلزمات الإنتاج الزراعي بتكلفة أقل. بمعنى، أن حاجة كل من التعاونية الزراعية والأعضاء إلى بعضهم البعض، هي أساس بقاء العضوية المفتوحة أمام الجميع.

وصفوة القول، هو أنه طالما بقيت التعاونيات الزراعية قادرة على تمويل مشاريعها الإنتاجية من خلال الجهات المانحة، وأنها في غنى عن المساهمات المالية للأعضاء، وطالما بقي هدف المزارع في الانتساب، تحقيق مصلحته الشخصية بدون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة للتعاونية، فإن الركيزة الأساسية لمبدأ العضوية الطوعية المفتوحة للجميع يصبح مهدداً وغير قابل للتطبيق الحقيقي.

5-2 الممارسة الديمقراطية

لقد عانت التعاونيات الزراعية ولا زالت من إرث ثقافي مشوه فيما يتعلق بالمشاركة الديمقراطية الحقيقية. ويتضح هذا ليس على مستوى التعاونيات فحسب، بل في أغلب المؤسسات الفلسطينية. وما يميز التعاونيات الزراعية أن الفكر العشائري، والمخترة، وغياب المساءلة، لا زالت موجودة لدى كثير منها. وتجدر الإشارة إلى الدور الجوهري والمهم الذي لعبته الإغاثة الزراعية في تعميق الفكر الديمقراطي، وتعزيز تطبيقه في كثير من التعاونيات؛ لأنها اشترطت لتقديم مشاريع زراعية للتعاونيات قيام الأخيرة بعمليات انتخابية حسب القانون. وقلل هذا بدوره من دور المخترة، ورفع من مستوى المساءلة، وأعطى فرصة للشباب بأن يكون لهم دور في قيادة التعاونيات.

وكما أشرنا في البند الخاص بالمشكلات الإدارية التي تعاني منها التعاونيات الزراعية، فإن العملية الديمقراطية الصحيحة والسليمة كانت مغيبة تماماً في كثير من التعاونيات قبل نشأة السلطة الفلسطينية؛ وذلك لغياب الرقابة والمتابعة في عهد الإدارة المدنية الإسرائيلية. فكانت تمر عشرات السنين على التعاونية وهي بدون عملية انتخابية، وتحت إدارة الرئيس نفسه، وذلك بشكل متعمد. أما بعد نشأة السلطة الفلسطينية، فقد كانت هناك متابعات من

قبل دائرة التعاون في وزارة العمل لتطبيق قانون التعاون، وبخاصة تطبيق العملية الديمقراطية، إلا أن جعبة القائمين على التعاونيات، لم تنفذ من وسائل الالتفاف وطرقه على قانون التعاون، وتسخير الديمقراطية لتعزيز سيطرتهم الفردية على الجمعيات التعاونية. فلا زالت معظم التعاونيات الزراعية سواء الناجحة أو غير الناجحة تعاني من منهج القيادة الارتجالية.

فمن بين الطرق التي انتهجها رؤساء التعاونيات لإبقائها تحت سيطرتهم، اهتمامهم بأن يكون أعضاء الهيئة الإدارية بمستويات أكاديمية متدنية، وذلك بهدف تنفيذ قراراتهم بدون اعتراض، وحتى لا يكون هناك شخص قادر على كشف عجزهم وفشلهم في إدارة الجمعية. فإذا كان من بين أعضاء الجمعية، من هو قادر على متابعة عمل الرئيس بمهنية وكفاءة، فإنه ولا شك سيكون قادراً على تقديم إثباتات كافية تبطل عمل رئيس الجمعية، ويعجل بإجراء انتخابات جديدة.

كما أن الشخص المبادر في إنشاء التعاونية، يعتبر نفسه هو الأحق في رئاسة الجمعية، وينظر إلى الانتخابات على أنها العدو اللدود، فيلتف عليها بأن يتدخل في عملية الانتساب ليجعل أغلبية الأعضاء تلتف حوله في الانتخابات، وبذلك يضمن رئاسة الجمعية. وفي حال انتهاء ولايته، فإنه يدعم أقرب المقربين، فمنهم من دعم زوجته لرئاسة الجمعية ليبقى هو في الرئاسة. كما أن العملية الديمقراطية السليمة يجب أن تحيِّد دور الأحزاب في العملية الانتخابية، وهذا غير مطبق في الحالة الفلسطينية. وقد تسبب غياب الديمقراطية السليمة في التعاونيات الزراعية الفلسطينية في حدوث شرخ للعلاقة المبنية على العمل التعاوني بين أعضاء التعاونية من جهة، ورئيسها والهيئة الإدارية من جهة أخرى.

3-5 المشاركة الاقتصادية

المشاركة الاقتصادية للأعضاء في المشاريع التي تديرها التعاونية هي جزء أساسي لنجاح التعاونية، ويدخل هذا في صلب العمل التعاوني. فالتعامل مع الجمعية، يعتبر أحد معايير توزيع أرباح الأسهم على الأعضاء. فالتزام العضو بالشراء من مشاريع التعاونية، يزيد من

الطلب على إنتاجه،ا ويرفع من أرباحها، ويعزز صمودها وبقاءها. وتختلف مشاركة الأعضاء الاقتصادية مع التعاونية باختلاف طبيعة النشاط التي تقوم به التعاونية. فتعاونيات عصر الزيتون يلتزم معها الأعضاء بعصر زيتونهم في المعصرة الخاصة بالتعاونية، أو يلتزمون بالبيع الجماعي من خلال التعاونية. وتتضح المشاركة الاقتصادية للأعضاء بشكل واضح في محلات توريد مستلزمات الإنتاج، التي توفر كل مدخلات الإنتاج الزراعي بأسعار أقل من سعر السوق.

تتضح المشاركة الاقتصادية للأعضاء بشكل جلي في المشاريع التعاونية، التي جاءت التعاونية أصلاً لأجلها. فتعاونية باقة الشرقية جاءت لتحل مشكلة جشع التجار، فأسست محل أعلاف، ومواد بيطرية، ومخزناً، وتم تمويله بشكل كامل من مساهمات الأعضاء. فقد كان المزارع يشتري دواء (الفيرتاميك) بسعر 50 شيقلاً، لكن بعد فتح المحل أصبح العضو يحصل على الدواء نفسه بسعر 35 شيقلاً فقط. وبما أن المشروع جاء من حاجة الأعضاء له، فإن التزامهم بالمشاركة الاقتصادية كان عالياً. أما مشاركة أعضاء جمعية جيوس في مشروع خزان الماء، فقد كانت متدنية بشكل كبير؛ بسبب تمويل المشروع من الدول المانحة، وأن المساهمة في المشروع لم تكن متساوية، بل كانت نسبة كبيرة على عاتق رئيس الجمعية ومن حسابه الخاص. ولم يكن هناك وعي كامل لدى الأعضاء بأهمية المشروع، وإلى أي مدى سيخدم المزارعين المجاورين للخزان؛ لذلك لم تكن هناك مشاركة اقتصادية فعالة من قبل الأعضاء.

وصفوة القول، إن مشاركة الأعضاء الاقتصادية في مشاريع التعاونية، تعتمد على مدى خدمة هذه المشاريع للأعضاء، فلكما كانت المشاريع قائمة على حاجة الأعضاء لها، كان التزامهم أكبر، وكلما كان هناك إحساس بأن المشروع قائم من مساهمات الأعضاء، زاد التزامهم بالمشاركة الاقتصادية بحكم المشاركة في المسؤولية عن المشروع، وفي المقابل، فإن المشاريع الممولة التي لا يشعر العضو بأن مساهمته بها مهمه، وأنه ليس بحاجة ماسة إلى هذا المشروع، فإن التزامه بالمشاركة الاقتصادية يصبح أقل.

5-4 تعليم الأعضاء وتدريبهم

يعدّ تعليم الأعضاء وتدريبهم مسؤولية التعاونية الزراعية، التي يجب أن ترفع من مستوى المزارع الفلسطيني وقدرته على الإنتاج السليم والآمن، القادر على المنافسة. هذا التدريب يشمل كل ما يتعلق بأمور الإنتاج، وبالأمور الإدارية والمالية، والتدريب على العمل التعاوني، وأمور أخرى. وتقع على عاتق السلطة مسؤولية تسهيل وصول التعاونيات إلى مثل هذه الدورات التدريبية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدورات التدريبية في رفع الكفاءة الإنتاجية للمزارع الفلسطيني، إلا أن الدور الحقيقي للتعاونيات الزراعية في توفير مثل هذه الدورات كان ضعيفاً ولا يكاد يذكر، بل إن المساهمة الحقيقية في ذلك كانت للإغاثة الزراعية والمؤسسات القائمة على مشروع الجلوبال جاب، الذين ألزموا أعضاء التعاونيات الزراعية المستفيدة من المشروع بحضور دورات تدريبية، شملت العديد من المواضيع مثل المكافحة المتكاملة، والري والتسميد، وإدارة المشاريع، وإدارة القروض، وإدارة المزارع في المزرعة، ودورات في الإسعافات الأولية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المواضيع ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي.

يمكن القول، إنه في ظل غياب المؤسسات الفلسطينية المنفذة للمشاريع الممولة مثل الإغاثة الزراعية، فإن دور التعاونيات الزراعية في توفير برامج تدريب للأعضاء سيكون ضعيفاً جداً ولا يكاد يذكر، ويعود ذلك إلى عدم توفر الموارد المالية الكافية لتغطية مثل هذه الدورات، وإلى غياب الوعي الكامل بأهمية تعليم الأعضاء؛ لأن السمة العامة للقائمين على التعاونيات الزراعية بأنهم أصحاب مستويات أكاديمية متدنية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الدورات التدريبية، وعدم توفر المهندسين الزراعيين الأكفاء القادرين على تنظيم مثل هذه الدورات وإعدادها.

5-5 توفير المعلومات

تتركز المعلومات الواجب على التعاونيات الزراعية توفيرها للأعضاء في كل ما يتعلق بسوق الإنتاج الزراعي، من أسعار مستقبلية، وأصناف زراعية متوقع أن تكون مربحة في

الدورات الإنتاجية القادمة، ومعلومات تتعلق بطرق الإنتاج وبكيفية التعامل مع الأمراض الزراعية، ومعلومات أخرى تتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج. وقد تفاوتت التعاونيات الزراعية في الالتزام بتوفير مثل هذه المعلومات باختلاف الهيئات الإدارية، واختلاف نشاطات أفرادها، وطبيعة نشاطات التعاونية، وغيرها من الأمور. فتعاونية "الجفتلك"، استطاعت أن توفر لأعضائها معلومات عن أسعار مستلزمات الإنتاج من محلات غير تلك التي تعمل في منطقة الأغوار، بل جاءت إلى رام الله وحصلت على عروض أسعار وزودت أعضاءها بها. كما استطاعت تعاونية ذنابة، ولو لفترة وجيزة، أن تحصل على أسعار "البندورة الكرزية" لأسبوع قادم من شركة التسويق الإسرائيلية. كما قامت بعض التعاونيات بالتشبيك مع شركة "ريف" التي زودت التعاونيات بأسعار زيت الزيتون في الأسواق الخارجية، وساعدت على تسويقه.

يعتمد نجاح التعاونيات الزراعية في الالتزام بتزويد أعضائها بالمعلومات، التي تساعدهم في زراعة محاصيلهم بشكل رئيس، تعتمد على نشاط رئيس الجمعية وعلاقاته مع المؤسسات التسويقية، والمحلات التجارية، والمهندسين الزراعيين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالزراعة. وبشكل عام، يمكن القول بأن التعاونيات الزراعية تفتقر إلى مثل هذا النوع من خدمة أعضائها، وتكتفي فحسب بالعمل على توفير مشاريع إنتاجية تدر دخلاً للجمعية، وتخدم أعضاءها لكي تشعرهم بأنهم مستفيدون من وجود التعاونية.

5-6 التعاون بين التعاونيات

لا شك بأن العلاقة بين التعاونيات فيما بينها يزيد من فرص تطوير عملها، وتسهيل نقل المعلومات ذات العلاقة بالإنتاج والتسويق الزراعيين، وتناقل الخبرة، وغيرها من الأمور التي تصب في مصلحة التعاونية. وكانت السمة الظاهرة في التعاونيات الفلسطينية أن علاقتها مع بعضها بعضاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقرب الجغرافي للقرى الفلسطينية، وبالعلاقات الشخصية بين رؤساء الجمعيات. فتعاونية "عزون" لا تبعد عن تعاونية "صير" وتعاونية "جيوس" إلا خمسة دقائق سفر.

لقد اتسمت المناطق الريفية الفلسطينية بشكل عام بوجود تعاونية واحدة فقط في كل تجمع قروي لكل نشاط اقتصادي، بمعنى أنه يمكن أن تجد تعاونيتين في التجمع نفسه، ولكن بنشاطين مختلفين، ومن النادر أن تجد تعاونيتين لهما النشاط الاقتصادي نفسه. وقد ساعد هذا على عدم وجود طبيعة تنافسية بين التعاونيات، إلا في بعض المشاريع الممولة التي كانت تسعى التعاونية للحصول عليها، وترى في التعاونيات الأخرى من النشاط نفسه أنها منافسة لها، وذلك مثل مشروع خزان الماء في جيوس، فقد كانت هناك منافسة بين تعاونية "جيوس" وتعاونية "فلامية" للحصول عليه. وبشكل عام، لقد كان هناك نوع من التعاون بين الجمعيات التعاونية القريبة جغرافياً فيما يتعلق بتسويق المنتجات، والحصول على خدمات النقل والحراثة، وغيرها من الخدمات الزراعية. لكن لا زال هذا التعاون مرتبطاً بالعلاقات الشخصية بين رؤساء الجمعيات، ورغبة كل منهما في مساعدة الآخر.

5-7 اهتمام الجمعية بالمجتمع المحلي

بالإضافة إلى اهتمام التعاونية الزراعية بالمشاريع الاقتصادية المنتجة، التي تقوي وجودها، وتعزز بقاءها، فإن دورها الاجتماعي ضمن المجتمع المحلي الذي تعيش فيه ضروري لنشر الفكر التعاوني، ولتعزيز قبول المجتمع المحلي بالتعاونية مما يسهل عملها. ويمكن أن يتمثل هذا من خلال المشاركة في النشاطات الاجتماعية مثل الإفطارات الجماعية، والمساهمة في تقديم مساعدات لطلبة المدارس، وغيرها من النشاطات. ولكن في الوقت نفسه، يجب أن تكون هذه النشاطات على هامش اهتمام التعاونية الزراعية، وليست ضمن أولوياتها حتى لا تؤثر على أدائها في إدارة نشاطاتها الاقتصادية.

لم يكن لدى التعاونيات الزراعية الفلسطينية أي مانع في المشاركة الاجتماعية طالما كان باستطاعتها، وفي كثير من الأحيان، كانت هذه المشاركة أكثر من المتوقع نسبةً لرأسمالها ولمشاريعها الاقتصادية. وكانت هناك انتقادات من بعض المؤسسات الفلسطينية المنفذة للمشاريع الممولة في أن المشاركة الاجتماعية للتعاونيات أكبر من المطلوب منها، وهذا في المحصلة يضر بأدائها، ويبعدها عن هدفها الأساسي الذي جاءت من أجله.

6- التوصيات

أعطت الدراسة شرحاً تفصيلياً لأهم المشكلات التي تعاني منها التعاونيات الزراعية الفلسطينية، وبناء على هذه المشكلات، واستناداً إلى رؤية التعاونيات الزراعية والمؤسسات ذوات العلاقة بالعمل التعاوني التي تمت مقابلتها، فإن تطوير عمل التعاونيات الزراعية يمكن أن يكون من خلال مجموعة من الخطوات التي نبرزها على شكل توصيات للأطراف ذوات العلاقة بالعمل التعاوني.

توصيات تخص دعم التسويق الزراعي وحمايته من المنافسة غير العادلة:

- ضرورة استمرار الحكومة الفلسطينية في سياساتها الحكيمة في منع استيراد منتجات المستوطنات، وهذه سياسة شرعية وقانونية وأخلاقية. وهذا بدوره سيعزز دور المنتج الزراعي الفلسطيني، وسيعطي المزارع فرصة لتحقيق أرباح، الأمر الذي سيبرر إدخال تقنيات إنتاج حديثة، وتطوير نوعية المنتج الفلسطيني.
- ضرورة أن تستخدم السلطة الفلسطينية جميع ما هو متاح من أجل الضغط على إسرائيل لتنفيذ اتفاقية باريس الاقتصادية، التي تسمح بدخول منتجات المزارع الفلسطيني إلى السوق الإسرائيلية، كما هو متاح للمنتج الإسرائيلي من وصول السوق الفلسطينية.
- يجب أن تقوم التعاونيات الزراعية وبمساعدة من السلطة الفلسطينية بحملات ترويج لمنتجاتها في السوق الفلسطينية، وبخاصة تلك التي حصلت على شهادة الجلوبال جاب، وذلك لدعم التعاونية من جهة، وحماية المواطن الفلسطيني من خلال توفير منتجات زراعية خالية من الكيماويات الضارة من جهة أخرى.
- يجب على السلطة الفلسطينية توفير آلية حماية ومتابعة إجرائية وقانونية ضد شركات التسويق الإسرائيلية، التي وقفت التعاونية الزراعية أمامها وحيدة وبدون حماية.
- يجب على سلطة النقد الفلسطينية إيجاد آلية حماية للتعاونيات الزراعية الفلسطينية من تلاعب الوسيط التجاري الإسرائيلي واحتياله، المتمثل في الشيكات المرتجعة.

- تفتقد التعاونيات الزراعية إلى بيوت تدريج فلسطينية وبأسعار معقولة، وتعمل ضمن المواصفات والمقاييس الفلسطينية والدولية. يجب أن يكون هناك تشجيع للقطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار في هذا المشروع، وأن يكون هناك ضغط فلسطيني لإجبار إسرائيل على قبول إنتاج هذه البيوت.
- أما ما يخص تعاونيات عصر الزيتون، وعلى الرغم من تزويد بعضها بمختبرات فحص الزيت من قبل المؤسسات المانحة، إلا أن عدداً لا بأس به من هذه التعاونيات لا زال بحاجة إلى مثل هذه المختبرات، حتى تتأكد من مطابقة زيت الزيتون الفلسطيني لمواصفات التصدير إلى أوروبا. ويجب على السلطة الفلسطينية معاقبة أية تعاونية تحاول أن تخل بهذه المواصفات؛ لأن ذلك سيضر بسمعة الزيت الفلسطيني كله. كما يجب منع استيراد زيت الزيتون حتى لا يضر بسعر الزيت الفلسطيني في السوق المحلية، وتحديد موعد للاتجار بالزيتون، والقيام بمنع التجار من شرائه قبل هذا الموعد.
- يجب على السلطة الفلسطينية أن تضبط حركة التجارة على المعابر مع إسرائيل، وأن تنظم فترات دخول الإنتاج الزراعي الإسرائيلي إلى الأسواق الفلسطينية بطريقة تضمن سعراً عادلاً للمزارع الفلسطيني.
- تعاني التعاونيات الزراعية الفلسطينية من منافسة القطاع الخاص الفلسطيني في بعض المشاريع الإنتاجية. ويتطلب هذا تزويد هذه التعاونيات التي تعاني بالفعل من شدة المنافسة (مثل محلات توريد مستلزمات الإنتاج والبذور وغيرها) بمتطلبات تعزيز التنافسية، مثل تسهيل شراء سيارات نقل بتكاليف ميسرة، وإعطاء خصومات على الوقود الخاص بها، والمساعدة في توفير مخازن بظروف ملائمة لحفظ الإنتاج الزراعي.

توصيات تخص الفكر والعمل التعاوني:

- عقد دورات تدريبية تشرف عليها دائرة التعاون لأعضاء التعاونيات الزراعية في كل ما يتعلق بالفكر التعاوني، ووضع آلية تحفيز لحضورها. ويجب أن تشمل هذه الدورات مواضيع في تطبيق الديمقراطية السليمة، وآليات المساءلة، ودورات في قانون

التعاون، وهذا بدوره سيعمل على تغيير الثقافة الرائجة بين المزارعين وسكان الريف بشكل عام القائمة على العشائرية المتعصبة.

- ومن أجل حماية التكافل الاجتماعي بين أعضاء التعاونية، وحمايتها من مخاطر الهزات المالية التي يمكن أن يتعرض لها المزارعون، وتعويض ضعف الالتزام المالي لبعض الأعضاء، فإنه يوصى بتشكيل صندوق تأمين يسهم فيه الأعضاء بنسب بسيطة وضمن استطاعتهم، ويجب أن يكون إلزامياً لجميع الأعضاء.
- تعاني التعاونيات الزراعية من غياب إستراتيجية واضحة للعمل التعاوني لدى السلطة الفلسطينية. لذلك يوصى بمباشرة السلطة الفلسطينية في صياغة إستراتيجية التعاون، بما ينسجم مع قانون العمل التعاوني ومبادئه.
- الإسراع في إصدار قانون تعاون عصري وموحد لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، يحل جميع القضايا التي لم يستطع قانون التعاون القديم التعامل معها، والإسراع في تشكيل هيئة التعاون المستقلة كما هو منصوص عليه في مشروع القانون.
- إن وضع التعاونيات الزراعية تحت إشراف وزارة الاختصاص ألا وهي وزارة الزراعة، سيزيد من كفاءة هذه التعاونيات، ويساعدها في حل مشاكلها الفنية المتعلقة بالقضايا الزراعية. لذلك فإنه يوصى بأن تكون وزارة الزراعة جنباً إلى جنب مع دائرة التعاون (أو هيئة التعاون إذا ما تم إقرار مشروع قانون التعاون الجديد)، هي المشرفة على أداء عمل التعاونيات الزراعية.
- توصيات تخص دعم المشاريع الإنتاجية للتعاونيات
- من بين المشكلات التي حالت دون تنفيذ التعاونيات لمشاريعها الإنتاجية، عدم استنادها إلى دراسات جدوى مهنية وسليمة، وتبني مشاريع إنتاجية برؤوس أموال أكبر من قدرة التعاونية على توفيرها. ولحل هذه المشكلة، نوصي بأن تساعد دائرة التعاون هذه التعاونيات على تقديم خدمات استشارية، وبعض النصائح المتعلقة بالمشروع حتى تضمن قدرة التعاونيات على تنفيذ مشاريعها.
- تحديد الجهة المسؤولة عن إدارة المشروع الإنتاجي الخاص بالتعاونية مهم جداً لديمومته. والطريقة السليمة لتحديد المسؤولية، هي تعيين مدير مدفوع الأجر للجمعية يكون مسؤولاً عن كل صغيرة وكبيرة تخص المشروع، وبهذه الطريقة يكون المدير

مسؤولاً عن كل تقصير، ويعمل بقصارى جهده لتفادي أي فشل. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تعيين مدير مدفوع الأجر مرتبط بقدرة التعاونية من جهة، وبقدرة المشروع الإنتاجي من جهة أخرى على تغطية تكلفة أجره.

- ✧ يجب أن تركز التعاونيات الزراعية بكل جهدها على إنشاء وإدارة مشاريع إنتاجية تخدم الأعضاء، وتدر موارد مالية تدعم صمود التعاونية، وأن تتجنب قدر الإمكان الخدمات الاجتماعية والإغاثية، وإذا أرادت الجمعية أن تشارك في خدمة المجتمع المحلي، فيجب أن لا تكون على حساب مشاريعها الإنتاجية.
- ✧ يجب على السلطة الفلسطينية العمل بكامل طاقتها لحل مشكلة تصاريح عبور الجدار لأعضاء التعاونيات الذين يملكون أراضي خلفه، وحماية التعاونيات من مشاكل تجريف الأراضي، والقضاء على الخنازير التي يسربها اليهود إلى أراضي المزارعين.
- ✧ يجب أن تكون هناك تسهيلات للتعاونيات فيما يتعلق بتكلفة الإنتاج، وذلك مثل دعم الوقود الخاص بتشغيل مشاريع التعاونيات الزراعية، وتخفيف تكاليف التأمين والترخيص للجرارات الزراعية، وغيرها من تكاليف الإنتاج. بالإضافة إلى دعم التعاونيات بأدوية لمعالجة الأمراض الزراعية، وتقديم الإرشاد الزراعي من قبل وزارة الزراعة. كما يجب دعم التعاونيات التي تنتهج أسلوب الزراعة الآمنة الخالية من الكيماويات، حتى تكون قادرة على الإنتاج الغزير، وتعزيز وجودها في السوق الفلسطينية.
- ✧ العمل وبشكل سريع على إقرار قانون التأمين الزراعي وتطبيقه، وإنشاء صندوق التأمين بأقساط ميسرة. كما يجب أن يشمل صندوق التأمين بالإضافة إلى مخاطر الكوارث الطبيعية، مخاطر تقلبات الأسعار، وبخاصة في ظل ظروف عدم ضبط كامل للمعابر مع إسرائيل.
- ✧ توفير تسهيلات ائتمانية زراعية بأسعار فائدة مخفضة ولفترات تتناسب مع قدرة التعاونيات على السداد. كما يجب العمل على توفير نظام التمويل الإسلامي الذي يتماشى مع ثقافة المجتمع الريفي، الذي يرفض فكرة سعر الفائدة.
- ✧ ومن بين المشكلات التي تواجهها التعاونيات، غياب الإرشاد الزراعي. فمنطقة الأغوار لا يوجد بها إلا مهندس زراعي واحد متخصص في قضايا النخيل. كما أن

الجامعات الفلسطينية غير قادرة على توفير السوق بقدرات هندسية زراعية تعالج قضايا الإرشاد الزراعي في مختلف المحاصيل، وهذا يتطلب من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية العمل على إعادة هيكلة أقسام الهندسة الزراعية في الجامعات الفلسطينية بحيث يكون خريجوها قادرين على خدمة التعاونيات بالطريقة المثلى. ونوصي بأن يكون هناك برامج تدريب لخريجي التدريب الجدد على غرار ما تقوم به الإغاثة الزراعية للتعامل مع آخر القضايا الزراعية الحديثة.

- أما ما يخص التعاونيات الزراعية الواقعة على الحدود مع إسرائيل، والمتأثرة من جدار الضم والتوسع، فإنه يجب تأطيرهم في جسم قانوني يتابع قضاياهم القانونية، وتوفير الدعم اللوجستي لهم من تصاريح عبور الجدار، ومتابعات قانونية تخص تقييدات الحركة والوصول، وغيرها من المشكلات الزراعية التي تخصهم.

توصيات تخص المشاريع الممولة

- المشاريع الزراعية الممولة من الجهات المانحة مهمة في تعزيز قدرة التعاونيات الزراعية على الإنتاج، ولكن يجب أن تكون هذه المشاريع منظمة بطريقة لا تؤثر على العمل التعاوني، ويجب أن تكون موجهة للتعاونيات الزراعية وتستفيد منها التعاونية وأعضاؤها، وليست موجهة للمجتمع المحلي من خلال التعاونية، وذلك لأن الاستمرار في هذا النهج يشجع التعاونية لأن تعمل في الخدمات الاجتماعية والإغاثة، وتبتعد عن الهدف الأساسي الذي جاءت من أجله.
- يجب أن تكون المشاريع المقدمة للتعاونيات الزراعية موجهة لتعزيز مشاريع تديرها الجمعية وتشرف عليها، وليست لمشاريع يديرها الأعضاء ويستفيد منها العضو فقط بدون استفادة التعاونية؛ لأن هذا سوف يضعف ولاء الأعضاء للتعاونية، ويضع التعاونية تحت اتهام التحيز لبعض الأعضاء، ويبعد التعاونية الزراعية عن أهدافها الرئيسة في توفير مشاريع إنتاجية تخدم كامل الأعضاء.
- بالنسبة للمساهمة المطلوبة من المستفيدين من المشاريع الممولة (تتراوح ما بين 20-30% من قيمة المشروع)، فإنه يجب التمييز هنا حسب الجهات المستفيدة، فإذا كانت هذه المشاريع موجهة إلى المزارعين (ودور التعاونية هنا يقتصر في تقديم

الخدمات اللوجستية)، فإن هناك إجماعاً على ضرورة إبقاء المساهمة، لأنها أداة ممتازة في تمييز المزارع الذي هو بحاجة حقيقية للاستفادة من المشروع، ومستعد أن يضحي للحصول عليه، وهذا يضمن حسن استخدام أو رعاية حقيقية من المزارع المستفيد. أما إذا كانت المشاريع موجهة إلى التعاونيات الزراعية، فإن إعفاء التعاونية من هذه المساهمة، سيخفف عنها تبعات مالية في أغلب الأحيان تكون فوق طاقتها، وبخاصة أن غالبية التعاونيات الزراعية تعاني من مشكلة التزام الأعضاء في الدفع والمساهمة. وبالتالي فإن إعفاءها من هذه المساهمة، يوفر عليها كثيراً من الجهد والمعاناة مع الأعضاء.

- ✧ يجب أن تكون المشاريع الموجهة للتعاونيات الزراعية مبنية على تقييم احتياجات حقيقية لهذه التعاونيات، وتختلف هذه الاحتياجات باختلاف طبيعة المشاريع الإنتاجية التي تقوم عليها هذه التعاونية. فتعاونية مربي النحل ليست بحاجة إلى مشاريع حدائق منزلية. إن تقديم مشاريع داعمة للتعاونيات الزراعية قائمة على احتياجات حقيقية لها، يضمن حسن استغلالها والحفاظ عليها، ويضمن أن تستفيد منها التعاونية بالشكل المطلوب.
- ✧ تعاني المؤسسات الداعمة والمنفذة للمشاريع من صعوبة المتابعة القانونية لبعض التعاونيات التي أساءت استخدام هذه المشاريع؛ لذلك يجب إيجاد آلية إلزام قانونية وإجرائية للتعاونيات المستفيدة من المشاريع، ويجب أن تكون هناك غرامات مالية على التعاونيات التي أساءت استخدام هذه المشاريع.
- ✧ يجب أن تكون المشاريع الموجهة للتعاونيات مكملة للمشاريع الزراعية الخاصة بالأعضاء وليست تنافسية. فمشروع "مشتل" يمكن أن يكون منافساً لعضو من أعضاء التعاونية يملك بطبيعة الحال مشتلاً مماثلاً؛ لذلك يجب أن تكون هذه المشاريع مكملة سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو من حيث مخرجات الإنتاج، مثل بيوت تعبئة، وتدريج، وتغليف، ونقل، وغيرها من الخدمات النهائية.

توصيات تخص الأداء المالي والإداري للتعاونيات

- ✧ إعطاء دورات تدريبية للهيئات الإدارية، تشمل البرامج المحاسبية، والإدارية، وآليات التوثيق والأرشفة، وتزويد هذه التعاونيات بأجهزة الحاسوب والبرامج اللازمة لذلك.
- ✧ تعليم التعاونيات الزراعية بآليات إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بالطريقة المهنية السليمة، حتى تكون قادرة على دعم أنشطتها الإنتاجية بمشاريع أخرى داعمة ومكملة، مبنية على توقعات صحيحة للتكاليف والإيرادات.
- ✧ تطبيق الديمقراطية السليمة في التعاونيات الزراعية يستوجب انتهاج آلية رقابة صارمة، وقادرة على كشف كل تلاعب في العمليات الانتخابية، وإدراج التخلف عن إجراء الانتخابات كمخالفة صريحة وواضحة ضمن المادة رقم (55) الخاصة بالمخالفات والعقوبات في مشروع قانون الجمعيات التعاونية الجديد، حيث يقتصر البند رقم 3 من المادة رقم (55) على أن العقوبات تطال كل عضو عمل على تعطيل تطبيق أحكام قانون التعاون من دون الإشارة بشكل واضح إلى الانتخابات.

توصيات تخص دائرة التعاون

- ✧ تعزيز دور دائرة التعاون والعمل بجعلها هيئة مستقلة، وضرورة أن تنتهج معايير الكفاءة لتضمن نجاح عمل الجمعية، بحيث تكون متأكدة من القدرات المالية والفنية والإدارية للأعضاء، بالإضافة إلى فكرهم ووعيهم التعاوني، مع ضرورة أن يكون هذا متوفراً قبل القيام بإجراءات التسجيل، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ التعاونيات المسجلة لمشاريعها التي اقترحتها من أجل الحصول على ترخيص.

توصيات تخص قوانين التعاون

- ✧ يجب العمل بأسرع وقت على إصدار قانون التعاون الجديد، ليكون قانوناً واحداً وعصرياً لكل من الضفة والقطاع، وأن يأخذ بعين الاعتبار معالجة القضايا التي أشرنا إليها في الدراسة، وهي تشجيع نشر الفكر التعاوني بين الطلبة، ومعالجة قضية أموال الهبات والوصايا والإعانات، وأن يعالج قضية التحكيم في الخلافات التي يمكن أن تحدث بين الجمعية والأعضاء، وأن يدرج قضية التخلف عن الانتخابات ضمن البند الخاص بالمخالفات والعقوبات.

المراجـع

أبو عون، جودت (1994). **دور الحركة التعاونية الفلسطينية في التنمية**. صامد. العدد 98.

أبو لبدة، عثمان. وآخرون (2000). **أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين**. اللجنة التوجيهية الفلسطينية لتنسيق التعاون بين التعاونيات محليا ودولياً. وحدة التنمية التعاونية.

الأمم المتحدة (2009). **دور التعاونية في التنمية الاجتماعية**. تقرير الأمين العام. الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة.

البرغوثي، بلال (2009). **التشريعات التعاونية الفلسطينية: الواقع والمنظور**. ورقة مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية. فلسطين.

البرغوثي، عبد الحميد (2009). **التأمين الزراعي في فلسطين: الواقع الراهن وآفاق المستقبل**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

العتيبي، محمد (2009). **التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية– دور التعاونيات الزراعية**. مؤسسة الحوار المتمدن. عدد 2756.

الحافظ، جاسم (2008). **التكامل الصناعي– الزراعي أساس تطور الريف العراقي**. مؤسسة الحوار المتمدن. عدد 2206.

الزغموري، عودة (1991). **الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضي المحتلة**. مركز العمل التنموي –معاً–. سلسلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، عدد (2).

السروجي، فتحي (2009). **الزراعة المروية كمنشآت أعمال في فلسطين**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

المرعشلي، توفيق (1929). **الجمعيات التعاونية ونظامها في مصر**. مطبعة التقدم. مصر.

بيومي، محمد (2004). **أثر الجمعيات الزراعية التعاونية في تحقيق التنمية الريفية بالسودان**. جامعة الخرطوم، كلية الزراعة، الرسائل والأطروحات الرقمية.

روي، سارة (1990). **المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية**. صامد الاقتصادي. العدد 81.

صبري، نضال (2008). **تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

صرصور، شوكت (2009). **قضايا وإستراتيجيات بناء قدرات الجمعيات التعاونية الفلسطينية: نحو أداء تعاوني مميز**. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله.

عبيدات، عدنان (1989). **التعاونيات في الأراضي المحتلة**. ورقة مقدمة إلى ندوة التنمية الريفية. عمان.

عليوات، إبراهيم. والنسور، عامر (2007). **المسح الاقتصادي-الاجتماعي لأعضاء الجمعيات التعاونية وأسرهم**. المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي. بالتعاون مع الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية. الأردن.

قادوس، ناصر (2009). **تمويل الجمعيات التعاونية ودور الاتحادات التعاونية الفلسطينية والمؤسسات الداعمة في تطور الحركة التعاونية**. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله.

قاقيش، محمود. وخشارمة، حسين (1997). **دراسة ربحية الجمعيات التعاونية في محافظة إربد**. مجلة جامعة مؤتة للبحوث الدراسات. المجلد الثاني عشر. العدد الرابع.

مرعي، محمد. وآخرون (2006). **آفاق تحسين ربحية المزارع**. ضمن برنامج تدريب المزارعين في منطقة طولكرم وقلقيلية. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، والمجموعة الطوعية المدنية (إيطاليا).

نصيف، عليان (2007). **إنقاذ التعاونيات في مصر**. مركز الأرض لحقوق الإنسان. مصر.

Bergman, M.A. (1995). "**Antitrust, Marketing Cooperatives and Market Power"**. Unpublished manuscript (University of Umea, Sweden).

Hendrikse, G.W.J. (1998). **"Screening Competition and the Choice of the Cooperative as an Organizational Form"**. Journal of Agricultural Economics 49. 202-217.

Sexton, R. J (1990). "**Imperfect Competition in Agricultural Markets and the Role of Cooperatives: A Spatial Analysis"**. American Journal of Agricultural Economics. 72, 709-719.

Sexton, R.J, and T.A. Sexton (1987). **"Cooperatives as Entrants"**. RAND Journal of Economics 18, 581-595.

Torgerson, R. (1977). "**Farmer Cooperatives"**. American Academy of Political and Social Science. P. 91-102.

Crooks, A. (2002) **"Agricultural Cooperatives in the 21st Century"**. USDA Rural Business-Cooperative Service.

Moran, W. (1996) "**Empowering Family Farms Through Cooperatives and Producer Marketing Boards".** The University of Auckland, Department of Geography. P. 161-177.

Lerman, Zavi, and Parliament, Claudia (1993). "**Financing Growth in Agriculture Cooperatives"**, Agricultural & Applied Economics Association. Issue No. 3. P. 431-441.

[www.Palcoops.ps]

[www.jcc.gov.jo]

الملاحـق

جدول 1: عدد الجمعيات التعاونية العاملة في الضفة الغربية لغاية 2010/4/30

الرقم	المحافظة	إسكان		زراعي نباتي		زراعي حيواني		خدمات		استهلاكي		حرفي		المجموع	
		جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء	جمعيات	أعضاء
1.	بيت لحم	17	1065	5	1238	1	122	5	1661	–	–	2	47	30	4133
2.	رام الله	76	2157	28	3048	11	562	20	1193	3	81	3	34	141	7075
3.	القدس	26	719	1	50	8	206	12	3875	1	118	1	158	49	5126
4.	الخليل	11	618	9	2111	5	229	8	2814	4	700	1	388	38	6860
5.	دورا	2	99	10	446	7	371	2	1473	1	64	–	–	22	2453
6.	نابلس	15	933	12	1604	6	287	10	1232	–	–	–	–	43	4056
7.	أريحا	7	372	9	350	5	137	5	714	–	–	4	100	30	1673
8.	طولكرم	7	177	14	1803	6	230	5	867	–	–	1	42	33	3119
9.	قلقيلية	–	–	16	804	7	150	1	603	–	–	–	–	24	1557
10.	سلفيت	–	–	12	1017	3	75	2	386	1	134	–	–	18	1612
11.	طوباس	2	74	9	460	6	225	1	226	–	–	2	82	20	1067
12.	جنين	14	924	16	1427	13	546	4	1848	–	–	–	–	47	4745
13.	يطا	–		1	45	1	31	–	–	–	–	–	–	2	76
	المجموع	177	7138	142	14403	79	3171	75	16892	10	1097	14	851	497	43552

المصدر: وزارة العمل الفلسطينية، دائرة التعاون. 2010